

سلطة أشراف مكة في المدينة المنورة خلال القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي)

الدكتور عويضة متيريك الجهني

جامعة الملك سعود

قسم التاريخ

ملخص البحث

فوض سلاطين المماليك لأشراف مكة إدارة أمور الحجاز بما في ذلك المدينة المنورة في أواخر القرن التاسع الهجري وبداية القرن التالي. لكن العثمانيين الذين استولوا على مصر والحجاز في عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م قرروا إدارة أمور المدينة المنورة بطريقة مختلفة، حيث حدوا من سلطة أشراف مكة في البلدة، وأقاموا سلطات سياسية وعسكرية ودينية تتصل باسطنبول والقاهرة مباشرة وليس لشريف مكة عليها أي سلطة.

ستحاول هذه الدراسة اكتشاف السياسة التي انتهجتها الدولة العثمانية تجاه سلطة أشراف مكة في المدينة المنورة منذ العقد الثالث من القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي) وموقف أولئك الأشراف من سياسة العثمانيين وأثر ذلك على أمراء المدينة الحسينيين.

Abstract

During the later decades of the nineth Century H. (the fifteenth Century G.) and at the beginning of the next Century, The Mamluk Sultans of Egypt had entrusted authority in Hijaz to the Sharifs of Macca including that of Medina. When the Ottomans extended their rule to Egypt and Hijaz in 923/1517, they decided to rule Medina in a different way, and make the town a point of their authority and sovereignty.

This paper is an attempt to discover the change which the Maccan Sharif's authority in Madina went through during the tenth century H. (sixteenth century G.), and what was the Ottoman Policy to ward that authority, and how was the Sharif's attitude towards that policy and its effect on the Husaynid ruling clan of Medina and its.

سلطة أشرف مكة ونفوذهم في المدينة المنورة خلال القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي)

المشهور بين المؤرخين أنه كان لأشرف مكة سلطة مباشرة في المدينة المنورة خلال القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي). وربما يصدق هذا على العقدين أو الثلاثة الأوائل من ذلك القرن الذي كان الحجاز خلالها لا يزال يخضع لسيادة دولة المماليك بمصر، أما ما تبقى من ذلك القرن الذي ورثت خلاله الدولة العثمانية السلطة في الحجاز عن المماليك فقد انتهج العثمانيون خلاله سياسة مختلفة تجاه سلطة أشرف مكة في المدينة.

ستحاول هذه الدراسة مناقشة موقف الدولة العثمانية من سلطة أشرف مكة في المدينة المنورة خلال تلك الفترة، ومقدار ما أبقاه العثمانيون للأشرف من تلك السلطة في المدينة. كما ستلقى هذه الدراسة الضوء على دوافع السياسة العثمانية تجاه أشرف مكة وسلطتهم أو نفوذهم في المدينة المنورة خلال الفترة المشار إليها.

سلطة أشرف مكة في المدينة في أواخر عهد المماليك:

حكم بنو الحسين من العلويين المدينة النبوية ^(١) منذ منتصف القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي). وقد أحرز بنو مهنا منهم سلطة قوية في المدينة بالرغم من امتداد نفوذ أشرف مكة إليها في فترات قصيرة، وامتداد

(١) توصف المدينة «بالنبوية» أو «الشريفة» في مصادر العهد المملوكي وما قبله، أما مصادر العهد العثماني فوصف أغلبها المدينة «بالمنورة» وستوصف المدينة في هذا البحث على هذا الأساس.

سيادة السلاطين الأيوبيين ثم المماليك إليها خلال القرون التالية، أما مكة المكرمة فقد استولى عليها الشريف^(١) قتادة بن إدريس أمير ينبع الذي ينتسب إلى بني الحسن من العلويين في عام ٥٩٧هـ/١٢٠١م، وأسس إمارة علوية فيها خضعت لسيادة السلاطين الأيوبيين ثم المماليك خلال القرون التالية. وفي بداية القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي) قرر سلاطين المماليك تقوية سلطتهم في الحجاز، فمنحوا شريف مكة حسن بن عجلان في عام ٨١١هـ/١٤٠٨م لقب «نائب السلطنة المملوكية في الأقطار الحجازية» وفوضوا إليه النظر في أمور جميع الحجاز، بما في ذلك المدينة النبوية، حيث عين الشريف حسن في ذلك العام والد زوجته عجلان بن نعيم الحسيني أميراً للمدينة. لكن الشريف حسن بن عجلان لم يلتزم بواجبات هذه الوظيفة فعزل عنها في العام التالي^(٢).

وقد نجح سلاطين المماليك منذ عام ٨٢٨هـ/١٤٢٤م في تحويل الحجاز إلى نيابة (ولاية) مملوكية، حينما أقاموا في بندر (ميناء) جدة حامية مملوكية ونائباً للسلطان^(٣). وقد حمل ذلك النائب المملوكي لقب: نائب جدة

(١) يطلق لقب «الشريف» في هذا البحث على من تولى إمارة مكة أو المدينة أصالة أو مشاركة، أما غيرهم من العلويين فيطلق عليهم لقب «السيد» إذا تطلب الأمر ذلك. أما إذا وردت كلمة أشرف مطلقة فالمقصود بها جماعات العلويين.

(٢) عبدالعزيز بن عمر بن فهد، غاية المرام بأخبار سلطنة البلد الحرام، تحقيق: فهد شلتوت (جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ) ٢/٢٧٩ - ٢٨٠، ريتشارد مورتيل، الأحوال السياسية والاقتصادية بمكة في العصر المملوكي، (جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٥م) ص ١٢٥ - ١٢٦. وانظر أيضاً:

Richard T. Mortel, The "Husaynid Amirate of Madina during the mamluk period", Studia Islamica, 80 (1994) P. 112.

(٣) مورتيل، الأحوال السياسية ص ١٣٨ - ١٣٩، ١٨٤.

أو نائب السلطنة المملوكية في الأقطار الحجازية. وقد عظمت سلطة النائب المملوكي في الحجاز منذ عام ٨٤٩هـ/١٤٤٥م حتى صار حاكم الحجاز جميعه وصار نفوذه يفوق نفوذ شريف مكة أحياناً^(١).

إلا أن العلاقة توثقت بين شريف مكة محمد بن بركات (٨٥٩-٩٠٣هـ/١٤٥٥-١٤٩٧م) والسلطان المملوكي الأشرف قايتيبي (٨٧٢-٩٠١هـ/١٤٦٨-١٤٩٥م)، حيث أعاد ذلك السلطان إلى الشريف محمد بن بركات منذ عام ٨٨٥هـ/١٤٨٠م كثيراً من الصلاحيات التي كان يتمتع بها نائب السلطنة في جدة، بما في ذلك امتداد سلطاته على جميع الأقطار الحجازية وتعيين أمير للمدينة النبوية^(٢). ففي عام ٨٨٧هـ/١٤٨٢م أنعم السلطان قايتيبي على الشريف محمد بن بركات بمنصب نائب السلطنة المملوكية في الأقطار الحجازية، فسارع الشريف محمد إلى استخدام صلاحياته الجديدة وسافر إلى المدينة في العام نفسه وعين الشريف زبيري بن قيس بدلاً من الشريف قسيطل بن زهير أميراً للمدينة بعد مشاورة أهل البلدة، وأمر بذكر اسمه في الخطبة بالمسجد النبوي بعد اسم السلطان^(٣). وفي عام ٩٠١هـ/١٤٩٦م رشح الشريف محمد بن بركات ابن خاله الشريف فارس بن

(١) يوسف بن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق: إبراهيم طرخان وآخرون (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢م) ٣٢٢/١٦، وانظر أيضاً: مورتيل، الأحوال السياسية، ص ١٨٨-١٨٩.

(٢) ابن فهد، غاية المرام ٥٠٦/٢، ٥٣١، ٥٣٧-٥٤٠. وانظر أيضاً: عبدالعزيز بن النجم بن فهد، بلوغ القرى في ذيل إتحاف الوري بأخبار أم القرى، تحقيق: صلاح الدين إبراهيم وآخرون (دار القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٥م) ٢٠٤-٢٠٥، ٢٠٧، ٢١٣-٢١٤. وأيضاً مورتيل، الأحوال السياسية، ص ١٥٨-١٦٠.

(٣) Mortel, The Husaynid Amirate, P. 116.

شامان بن زهير الحسيني لإمارة المدينة بعد حادثة نهب الشريف حسن بن زبيري لذخائر الحجرة النبوية^(١).

ورغم الاضطراب الشديد الذي شهدته مكة خاصة والحجاز عامة بعد وفاة الشريف محمد بن بركات بسبب صراع أبنائه على السلطة وعدم ثبات سياسة سلاطين المماليك تجاههم، إلا أن الشريف بركات بن محمد بن بركات (٩٠٣ - ٩٣١ هـ / ١٤٩٧ - ١٥٢٤ م) تمكن منذ عام ٩١٨ هـ / ١٥١٢ م من كسب ثقة السلطان قانصوه الغوري، حيث أرسل ابنه أبا نمي بهدايا كثيرة إلى القاهرة في ذلك العام، وزار هو نفسه السلطان الغوري في بداية عام ٩٢١ هـ / ١٥١٥ م ومعه هدايا قيمة، فوثق به السلطان، واحتجز إخوته المنافسين له في مصر، وأشرك معه ابنه محمداً الملقب بأبي نمي في شرافة مكة، وكلفه بالنظر في أمر تعيين أمير جديد للمدينة النبوية^(٢). وزار الشريف بركات المدينة النبوية بعد عودته من مصر لتأكيد سلطته فيها^(٣).

لقد أدى تفويض السلاطين المماليك خلال القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي) وبداية القرن التالي السلطة في المدينة النبوية إلى أشرف مكة إلى إضعاف سلطة أمرائها القدماء من بني مهنا الحسينيين، حيث أصبح أمير المدينة الحسيني تابعاً لشريف مكة الذي - غالباً -

(١) شمس الدين السخاوي، **التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة** (نشر السيد أسعد طرابزونى الحسيني، القاهرة، ١٣٩٩ م / ٣٩٢/٣. وأيضاً: ابن فهد، **غاية المرام**، ٥٠٦/٢، ٥١٨، ٥٨٧، ٧٣/٣).

(٢) ابن فهد، **غاية المرام**، ٣٥/٣، ٧٣، ٢٧٢، ٢٨٠، ٣١٥ - ٣١٦. وانظر أيضاً: ابن فهد، **بلوغ القرى**، ص ١٨٦٨ - ١٨٧١، ١٨٨٨، ١٩٥٣، ١٩٧٦، ١٩٨٠ - ١٩٨٥، ١٩٩٣. وانظر

أيضاً: Mortel, The Husaynid Amirate, P. 116.

(٣) ابن فهد، **بلوغ القرى**، ١٩٩٨ - ١٩٩٩.

ما كان يختاره من بين أصهاره والموالين له من بني الحسين^(١). وصار شريف مكة يعين في المدينة نواباً عنه يلقب أحدهم (بالوزير) والآخر (بالحاكم) من أقاربه وخدمه يشاركون أمير المدينة في إدارة الأمور فيها ويتحكمون في الموارد المالية المحلية وتوزيع أموال الصدقات والهبات التي تأتي من الخارج. وقد نتج عن ذلك شح الموارد المالية المتاحة لأمير المدينة الحسيني، وبالتالي ضعف سلطته وهيبته في داخل المدينة وبين القبائل المحيطة بها، وانكماش نفوذه عن القرى والبلدان التي كانت تابعة له. كما نتج عن ذلك خروج أعداد كبيرة من بني الحسين، عشيرة الأمير، إلى القرى والبوادي المجاورة بسبب ضعف مواردهم^(٢).

وقد بلغ من تضيق شريف مكة على أمراء المدينة الحسينيين أن أقدم أحدهم وهو الأمير حسن بن زبيري في عام ٩٠١هـ/١٤٩٥م على أخذ الأموال والذخائر المودعة في الحجرة النبوية للإنفاق منها على نفسه ورجاله وكبار عشيرته، ثم غادر المدينة إلى البادية، مسوِّغاً ما أقدم عليه بحاجته لذلك المال الذي نذر لجده، وأن شريف مكة لم يترك له شيئاً من دخل الإمارة وقاسمه في الميراث^(٣).

(١) عين الشريف محمد بن بركات في عام ٨٨٣هـ/١٤٧٨م قسيطل بن زهير بن سليمان بن ريان الحسيني أميراً للمدينة النبوية، وكان أبوه زهير أميراً للمدينة، وكانت والدة الشريف محمد بن بركات بنتاً للأمير زهير وأختاً للأمير قسيطل.. انظر: ابن فهد، غاية المرام، ٥٠٦/٢، ٥١٦، ٥٣١.

(٢) أبو سالم عبدالله بن محمد العياشي، الرحلة العياشية ١٦٦١ - ١٦٦٣م، تحقيق: سعيد الفاضلي وسليمان القرشي (ط١)، دار السويدي، أبو ظبي، ٢٠٠٦ (٤٦٤/١).

(٣) السخاوي، التحفة اللطيفة ٤٧٩/١. وانظر أيضاً: رسائل في تاريخ المدينة، تقديم ونشر حمد الجاسر (دار اليمامة، الرياض، ١٣٩٢هـ) ص ١٨٣ - ١٨٥.

امتداد النفوذ العثماني إلى الحجاز:

حينما استولى السلطان سليم الأول العثماني على مصر عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م، وبعث شريف مكة بركات بن محمد بن بركات ابنه وشريكه في الشرافة محمداً أبا نمي لتهنئة السلطان وإعلان الولاء له في العام نفسه. وفوض السلطان سليم للشريف بركات وابنه أغلب السلطات في مكة، حيث يذكر ابن إياس «أن السلطان كتب مراسيم للسيد الشريف بركات أمير مكة بأن يكون عوضاً عن الباش^(١) الذي كان بها، وجعله هو المتصرف في أمر مكة قاطبة، وأضاف له نظر الحسبة بمكة أيضاً وأنصفه غاية الإنصاف، فتزايدت عظمة الشريف بركات إلى الغاية»^(٢).

إن من اللافت للنظر أن عبارة ابن إياس لا تنص إلا على وظائف بمكة، ولم يرد فيها ذكر للمدينة المنورة أو الأقطار الحجازية. أما المؤرخون المكيون المعاصرون مثل: جبار الله بن فهد (ت ٩٥٤هـ/١٥٤٧م) وقطب الدين النهروالي (ت ٩٩٠هـ/١٥٨٢م) فقد سكتوا عن هذا الموضوع وأهملوه، فأورد النهروالي

(١) الباش: هو رئيس العساكر المماليك السلطانية بمكة، وكان السلطان المملوكي يختاره من بين الأمراء المماليك الموثوقين، وكانت مهمته تمثيل السلطة المملوكية في مكة وحفظ الأمن فيها وخاصة في مواسم الحج، كما كان يتولى أمر الحسبة في مكة. وبدأ يتضح دوره ويزيد نفوذه في مكة خلال فترة الصراع بين أبناء الشريف محمد بن بركات منذ بداية القرن العاشر الهجري، وأصبحت سلطته في مكة تعادل سلطة الشريف أحياناً، وكان عدد العساكر السلطانية في مكة يتراوح بين الخمسين والمائة عسكري، وكان عددهم يتزايد مع تزايد الصراعات في البلدة. وهذا الباش هو غير نائب السلطان الذي يقيم في جدة. انظر: ابن فهد، *بلوغ القرى*، ص ١٢٨٧، ١٣٠٨، ١٣١٤ - ١٣١٥، ١٣١٩، ١٣٩١، ١٥٢٥، ١٥٤٤، ١٥٦٣، ١٦٦٢ وما بعدها.

(٢) محمد بن أحمد بن إياس، *بدائع الزهور في وقائع الدهور*، تحقيق: محمد مصطفى الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤م/١٩٣/٥.

عبارة عامة، حيث تحدث عن عودة الشريف أبي نمي من مصر عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م) فقال: «وعاد إلى والده الشريف معزراً مكرماً ومعه أحكام شريفة بكل ما طلبه وأراد...»^(١).

وحين وردت المراسم والخلع للشريف أبي نمي في أواخر عام ٩٣٢هـ/١٥٢٦م بعد وفاة أبيه، نص النهروالي على أنها «تتضمن الإنعام عليه بإمرة مكة عوضاً عن والده المرحوم مولانا السيد بركات»^(٢) ولم يزد على ذلك. أما جار الله بن فهد فقد سكت عن تفويض السلطان سليم الأول للشريف بركات في عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م، إلا أنه نص على أن «قاصد (مبعوث) الشريف أبي نمي: السيد محمد السمهودي المدني وصل من الروم (في منتصف شهر ذي القعدة ٩٣٢هـ/أغسطس ١٥٢٦م) بإنعام الخنكار (السلطان) عليه بإمرة مكة وأعمالها على جاري عادته»^(٣).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السلاطين العثمانيين ووزرائهم خلال هذه الفترة كانوا حريصين على ألا يفهم شريف مكة بأن سلطته قد أنقصت، وذلك لحاجة العثمانيين الماسة لخدماته في السيطرة على أقاربه وقبائل الحجاز وحماية المدينتين المقدستين وقوافل الحاج، ولذلك جاء تفويضهم السلطات

(١) قطب الدين النهروالي، كتاب الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، القسم الثالث من كتاب (أخبار مكة المشرفة) (مطبع المدرسة المحروسة في مدينة غتشف (Göttingen)، ١٢٧٤هـ) ص، ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٢) قطب الدين محمد بن أحمد النهروالي، البرق اليماني في الفتح العثماني، (دار اليمامة، الرياض، ١٣٨٧هـ) ص ٤٦.

(٣) جار الله بن العز بن فهد المكي، كتاب نيل المنى بذيل بلوغ القرى لتكملة إتحاف الوري، تحقيق، محمد الحبيب الهيلة (مؤسسة الفرقان، ط ١، بيروت، ١٤٢٠هـ) ١/٣٧١.

لشريف مكة بعبارات عامة، ولم يذكرها المدينة المنورة أو الأقطار الحجازية بالاسم. كذلك لم يجرؤ المؤرخون المكيون على الإفصاح عن مضمون التفويض العثماني لشريف مكة ومدى اختلافه عن التفويض المملوكي، فعبروا عنه بعبارات عامة ومختصرة، وذلك لشدة احترامهم للأشراف، وربما لخوفهم منهم وعدم الجرأة على إغضابهم والتصريح بما يكرهون، كما أنه كان لأشراف مكة تأثير قوي على استمرار تمتعهم بالوظائف والمخصصات العديدة التي يتلقونها من الدولة.

استمر الشريف بركات بن محمد وابنه، خليفته أبو نمي ٩٣١ - ٩٦١هـ / ١٥٢٥ - ١٥٥٤م في ترشيح من يثقان به من الأشراف الحسينيين لإمارة المدينة المنورة وطلب موافقة السلطان على ذلك بعد امتداد النفوذ العثماني إلى الحجاز. فرشح الشريف بركات ابن أخته الشريف باز بن فارس الحسيني قبل عام ٩٢٥هـ / ١٥١٩م أميراً للمدينة^(١).

إلا أن ورود مرسوم للشريف بركات من مصر في عام ٩٢٦هـ / ١٥٢٠م يحثه على إسناد ولاية المدينة لمن يصلح لها، لأن أهل المدينة شكوا من أميرها باز بن فارس الحسيني وأمه الشريفة خزيمة أخت الشريف بركات نفسه^(٢)، والإشارة إلى إمارة مانع الزبيري الحسيني للمدينة في عام ٩٣٣هـ / ١٥٢٧م^(٣)، وذكر عزله وجلوسه لقطع الطريق خارج المدينة في عام

(١) الشريف باز بن فارس الحسيني هو ابن الشريفة خزيمة بنت بركات، أخت الشريف أبو نمي، وقد زوج الشريف أبو نمي الشريف باز بنتاً لأخت له أخرى في ربيع الأول ٩٣٦هـ / ١٥٢٩م. انظر: جار الله بن فهد، نيل المنى، ٤٩٣/١، ٤٩٩.

(٢) جار الله بن فهد، نيل المنى، ص، ٢٨٣ - ٢٨٤.

(٣) جار الله بن فهد، نيل المنى، ص ٤١٢، ٤٥١.

٩٣٥هـ/١٥٢٨م^(١)، يشير إلى أن إمارة باز الحسيني للمدينة كانت متقطعة. ويذكر العصامي أن مانع الحسيني كان «من أجل أمراء المدينة قدراً وأرفعهم ذكراً، بلغ بمصاهرة موالينا وساداتنا حماة الحرمين (أشراف مكة) محلاً منيفاً رفيعاً وعزاً منيعاً وشوكة قاهرة، وحرمة وافرة»^(٢) وهذا يدل على أن أشرف مكة كانوا لا يرشحون لإمارة المدينة إلا أصهارهم وأبناء نسائهم من بني الحسين لكي يضمنوا ولائهم وعدم الاعتراض على سياساتهم في المدينة. والراجح أن الشريف بركات وابنه أبو نمي قد استمرا أيضاً في إرسال موظفيهما مثل الوزير والحاكم ورجالهما إلى المدينة لمشاركة أمرائها الحسينيين في إدارة شؤون المدينة وجباية الموارد المالية المحلية وتوزيع الأموال والغلال والصدقات المرسلة إليها، كما كان الأمر في عهد المماليك. وقد استمر هؤلاء الموظفون في التضييق على أمراء المدينة الحسينيين، حيث أقدم والد أمير المدينة مانع الحسيني عام ٩٣٣هـ/١٥٢٧م على نهب منزل خازن دار الحجرة النبوية آيدن الخشقدمي الرومي بعد أن ختم القضاة على منزله عند وفاته، وأخذ ما فيه من النقد في صناديق وخرج بها إلى البادية^(٣). وقد دفعت هذه الحادثة الشريف أبو نمي إلى تولية ابن عمته الشريف باز بن فارس بن

(١) السخاوي، التحفة اللطيفة، ٢٠٣/١.

(٢) عبد الملك بن حسين العصامي، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي (المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٠هـ)، ٣٦٥/٤، وانظر أيضاً: عارف أحمد عبد الغني، تاريخ أمراء المدينة المنورة ١هـ - ١٤١٧هـ (دار كنان، دمشق، ١٩٩٦م)، ص ٣٢٦ - ٣٢٧.

(٣) السخاوي، التحفة اللطيفة ٣٥١/١، وانظر أيضاً: جبار الله بن فهد، نيل المنى، ص ٤١١ - ٤١٢. وأيضاً: عبد الغني، تاريخ أمراء المدينة، ص ٣٣١.

شامان الحسيني إمارة المدينة مرة أخرى، وأمره بالتوجه إلى مقر ولايته^(١). وقد تكررت الإشارة عند ابن فهد إلى باز بن فارس الحسيني أميراً للمدينة أو صاحب المدينة إلى عام ٩٤٣هـ/١٥٣٦م^(٢).

بالرغم من رغبة العثمانيين في تقوية سلطتهم في الحجاز والحد من سلطات أشرف مكة في المدينة المنورة، إلا أن سياساتهم ومصالحهم قد تقاطعت مع سياسات ومصالح أشرف مكة تجاه أمراء المدينة الحسينيين، حيث رغب الطرفان في إضعاف أولئك الأمراء والحد من سلطاتهم في المدينة وانحسار نفوذهم عن القرى والقبائل المجاورة لها، فلم يكن العثمانيون مرتاحين للمذهب الإمامي الشيعي الذي كان يتمذهب به أمراء المدينة الحسينيين وقسم من سكان المدينة وبعض القبائل المجاورة لها، فحرصوا على إضعاف سلطات ونفوذ أولئك الأمراء انطلاقاً من تحمس الدولة العثمانية وقادتها وعلماءها للمذهب السني وخاصة الحنفي^(٣). وقد زاد من رغبة العثمانيين في إضعاف سلطة أمراء المدينة الشيعة أن الدولة العثمانية كانت تخوض حروباً مع الصفويين الذين يشاركون أولئك الأمراء في المذهب في هذا الوقت، فخافت من التأثير الشيعي الصفوي في الحرمين. وربما لم يغب عن ذاكرة العثمانيين الطريقة التي كان يتبعها أشرف مكة في عهد المماليك للتخفيف من ثقل السلطة المملوكية عليهم، وللاحتفاظ بقدر أكبر من

(١) جارا لله بن فهد، نيل المنى، ٤١٢/١.

(٢) جارا لله بن فهد، نيل المنى ص ٢٦١، ٢٨٣، ٤١٢، ٤٥١، ٤٩٣، ٤٩٩، ٦٤٥.

(٣) عبد القادر بن محمد الجزيري، الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة (دار اليمامة، الرياض، ١٤٠٣هـ) ص، ١٠٧٠، عبد الغني، أمراء المدينة، ص ٣٣٢.

استقلالهم، وذلك بالاتصال بحكام الدول المنافسة للمماليك ووعدهم بإقامة الخطبة باسمهم وإظهار شعاراتهم السياسية والدينية في الحرمين^(١). ولذلك أبقي العثمانيون لشريف مكة الصلاحيات التي منحها له المماليك في أواخر عهدهم بأن يختار من يراه ويثق به من بني الحسين أميراً للمدينة ويقيم إلى جانبه موظفين من قبله يشاركونه في إدارة البلدة. فأختار الشريف أبو نمي لإمارة المدينة ابن عمته باز بن فارس الحسيني كما تقدم.

أما أشراف مكة فلم يهدفوا من وراء إضعاف الأشراف الحسينيين إلى الاستيلاء على إمارة المدينة ووضع اليد على ما تبقى من المصالح المرتبطة بتلك الإمارة وتوحيد الحرمين الشريفين والأقطار الحجازية تحت ولايتهم فحسب، بل هدفوا أيضاً إلى القضاء على منافس قديم لهم في الحجاز^(٢). كما هدف أشراف مكة أيضاً إلى الانفراد بالنفوذ على قبائل الحجاز والتحكم فيها، وخاصة تلك القبائل التي تقع منازلها على طرق قوافل الحاج الشامية والمصرية بين المدينتين المقدستين أو الطرق الواقعة إلى الشمال من المدينة. وإلى جانب ما يمكن أن يحصل عليه أشراف مكة من تلك القبائل من خدمات حربية وجبايات، فإن السيطرة على تلك القبائل تمنح أشراف مكة القدرة على الضغط على الدولة العثمانية وابتزازها للمحافظة على استقلالهم وسلطاتهم ومصالحهم القديمة في الحجاز وربما الحصول على مصالح أكثر، وذلك

(١) مورتييل، الأحوال السياسية، ص ٥٣ - ٦٣، ٧٥ - ٨٤.

(٢) كثيراً ما كانت الحروب تحدث بين أشراف مكة من بني الحسن وبين أشراف المدينة من بني الحسين خلال العهدين الأيوبي والمملوكي بسبب رغبة أشراف مكة في إخضاع المدينة لسلطاتهم من ناحية، وبسبب استعانة كل من الأيوبيين والمماليك بأشراف المدينة ضد أشراف مكة من ناحية أخرى.

باستخدام تلك القبائل عند الضرورة لمضايقة قوافل الحاج والسلطات العثمانية في المدينة ومكة.

أغدق السلطان سليم الأول وابنه خليفته السلطان سليمان القانوني (٩٢٦ - ٩٧٤هـ / ١٥٢٠ - ١٥٦٦م) الأموال والغلال والصدقات والهبات على سكان الحرمين الشريفين من الأشراف والعلماء والمجاورين وأهل الوظائف والفقراء. فبالإضافة إلى الأموال والصدقات وريع الأوقاف التي كانت ترسل من مصر والشام في عهد المماليك - التي أبقاها السلاطين العثمانيون - فقد أضاف أولئك السلاطين أموالاً وغلالاً وصدقات وأوقافاً أخرى لكي ترسل سنوياً إلى الحرمين من مصر بصحبة المحمل المصري ومن اسطنبول بصحبة محمل رومي (عثماني) استحدثوه^(١). كذلك كانت ترد إلى الحرمين هبات وصدقات كبيرة أخرى من بلدان الهند وفارس وغيرها. وكانت تلك الأموال والصدقات جميعها تقسم مناصفة في الغالب بين الحرمين الشريفين. وبالإضافة إلى ما كان يخصص لأشراف مكة من تلك الأموال والهبات والصدقات، فإن شريف مكة قد اعتاد على استقطاع ثلث كل صدقة أو هبة ترسل إلى مكة^(٢). كما كان الشريف يتقاضى أموالاً لقاء تعيين أصحاب الوظائف السياسية والدينية أو التوصية بتعيينهم، كذلك كان الشريف يستولي على تركات من يموت في مكة من المجاورين والتجار ممن ليس له

(١) النهروالي، الإعلام، ص ٢٨٣ - ٢٨٩، وما بعدها. وانظر: محمد بن علي الطبري، إتحاف فضلاء الزمن بتاريخ ولاية بني الحسن، تحقيق، محسن محمد سليم (دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٩٣م) ١/٣٦١ - ٣٦٥.

(٢) جاز الله بن فهد، نيل المنى، ٤٤٤، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٥٦٩، ٥٩٥، ٦٤١.

وارث حاضر^(١). ولذلك أراد شريف مكة إضافة كل هذه المصالح في المدينة إلى تلك التي تحت يده في مكة. ويمكن الخلوص من هذا العرض إلى أن الدولة العثمانية أتاحت لشريف مكة الاستمرار في ممارسة سلطته التي كان يمارسها في المدينة المنورة منذ أواخر عهد المماليك خلال العقدين الأولين من حكمها للحجاز، وذلك لرغبتها في عدم استثارته وإغضابه وحاجتها الماسة إليه في السيطرة على عشائر الأشراف في مكة والمدينة وقبائل الحجاز وحماية الحرمين الشريفين وقوافل الحج والتجارة المترددة إليهما، هذا بالإضافة إلى الاستفادة من سياسته في إضعاف أشرف المدينة للحيلولة دون تسرب النفوذ الصفوي إلى الحجاز.

تقوية العثمانيين لسلطاتهم في المدينة المنورة:

لم يستول العثمانيون على الحجاز بالقوة العسكرية كما فعلوا في الشام ومصر والعراق، ولذلك لم يكن مناسباً إرسال جنود وحاميات عسكرية إلى الحرمين الشريفين بعد ذلك مباشرة، وخاصة أن شريف مكة قد بادر بإعلان الولاء والطاعة للدولة العثمانية، وأن أشرف مكة كانوا يعترضون في الماضي على وجود حاميات عسكرية بجوارهم في مكة^(٢). والراجع أن الشريف بركات قد طلب من السلطان سليم الأول حين أرسل ابنه لإعلان الولاء للدولة عدم إرسال قائد أو ممثل للسلطان أو حامية إلى مكة

(١) جار الله بن فهد، نيل المنى، ٤٧٠، ٥٠٥، ٥٩٥، ٦٢٨.

(٢) لم يقبل أشرف مكة بوجود حاميات عسكرية مملوكية في الحجاز إلا خلال القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي). وقد قبلوا بذلك على مضض وبعد مقاومة طويلة.

أوجده، وربما هذا ما قصده ابن إياس حين قال: «أن يكون [الشريف] عوضاً عن الباش الذي كان بها» كما تقدم.

وكان تحت قيادة هذا الباش أكثر من مائة عسكري من المماليك يقيمون في مكة في أواخر عهد المماليك، وكانت تثور الصراعات دائماً بينهم وبين شريف مكة وعبيده وعساكره، كما كان أولئك العسكر يتصارعون فيما بينهم ويتعدون على الناس^(١).

لكن الدولة العثمانية لم ترد ترك جميع السلطات في الحجاز لشريف مكة، كما أنه لم يكن مناسباً ألا يكون للدولة ممثلون وموظفون وحاميات عسكرية في الحجاز تمثل سيادتها وسلطاتها في الحرمين الشريفين وتحافظ على الأمن فيهما وتحمي قوافل الحج المترددة إليهما، وخاصة أن العثمانيين كانوا يواجهون في ذلك الوقت منافسة شديدة من قبل الصفويين الشيعة على زعامة قلب العالم الإسلامي، وكان يمكن أن يكون الحرمان الشريفان أحد ميادين تلك المنافسة. هذا بالإضافة إلى بدء الأساطيل البرتغالية في مهاجمة سواحل جنوب جزيرة العرب والدخول إلى البحر الأحمر وتخوف العثمانيين من مهاجمتهم لسواحل الحجاز والأماكن المقدسة. ولذلك بعث السلطان سليم الأول الخوaja قاسم الشرواني أحد التجار المعروفين في زمانه أميناً أو نائباً في بندر جدة^(٢). كما بعث في جمادى الآخرة عام ٩٢٣هـ /

(١) انظر: ابن فهد، *بلوغ القرى*، ص، ١٢٧٦، ١٤٢١، ١٤٢٠، ١٤٢٣، ١٤٥٨، ١٤٦٥، ١٥٢٥، ١٥٤٤، ١٥٦٣، ١٦٦٢ وما بعدها.

(٢) *النهر والي، الأعلام*، ص، ٢٨٤، ٢٨٨، ويلقب النهر والي هذا الموظف أحياناً بالأمين وأحياناً أخرى بالنائب والأمير.

يولية ١٥١٧م القاضي يحيى ابن البرديني شيخاً للحرم النبوي الشريف^(١). خلف السلطان سليمان القانوني والده سليم الأول في عام ١٥٢٠/٩٢٦م فالتفت إلى تنظيم أمور الأقاليم التي ضمها والده إلى الدولة في قلب العالم الإسلامي ومنها الحجاز. وقد أدرك السلطان سليمان الذي بدأت دولته تواجه أخطاراً في العراق من قبل الصفويين وفي البحر الأحمر من قبل البرتغاليين ضرورة إقامة سلطات تمثل وتؤكد سلطة الدولة العثمانية وسيادتها في الحجاز، وقد رأى السلطان ورجال دولته أن تكون المدينة المنورة مقراً لتلك السلطات مثل: شيخ الحرم النبوي وقائد الحامية العثمانية وقاضي الشرع العثماني، لإدراكهم أن شريف مكة لم يكن يقبل بوجود حامية عثمانية أو والٍ عثماني في مكة.

أ - شيخ الحرم النبوي الشريف:

كان منصب شيخ الحرم النبوي الشريف معمولاً به منذ عهد دولة المماليك^(٢). وقد أبقاه العثمانيون وجعلوه السلطة السياسية العليا في المدينة المنورة التي لها صلاحية الاتصال بمصر والعاصمة العثمانية، وقد بادر السلطان سليم الأول وهو لا يزال في القاهرة - كما تقدم - إلى تعيين شيخ للحرم النبوي. وكان يتم اختيار شيخ الحرم النبوي خلال القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي) من بين العلماء الأتراك الذين مارسوا

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ١٩٢/٥. ويذكر ابن إياس: أن ابن البرديني كان قاضي القضاة في عهد طومان بيك آخر السلاطين المماليك، وأنه سعى بمال له صورة لكي يعين شيخاً للحرم النبوي خوفاً من أن يرسل إلى اسطنبول.

(٢) عبدالرحمن الأنصاري، تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب، تحقيق: محمد العروسي المطوي (المكتبة العتيقة، تونس، ١٩٧٠م) ص ٥٦-٥٨.

القضاء والإفتاء في الدولة أو من بين كبار ممالك السلطان أو كبار موظفي الدولة وقادتها^(١). ولذلك كان شيخ الحرم النبوي يتقاضى راتباً كبيراً، وكان يساعده عدد كبير من الموظفين والخدم وفرقة خاصة من العسكر. ونظرياً كان شيخ الحرم النبوي يعين لمدة سنة واحدة ثم يستبدل بغيره، لكن كثيراً من الذين شغلوا هذا المنصب بقوا فيه سنوات عديدة^(٢). وكان شيخ الحرم النبوي يقيم في مقر خاص به يسمى «الدار الكبرى» يمارس فيه عمله الرسمي، في حين خصص مقر آخر لإقامة أسرته وخدمه يسمى «الدار الصغرى»^(٣) وقد بقيت سلطة شيخ الحرم النبوي نافذة خلال القرن الأول من الحكم العثماني في الحجاز.

ب - أغا القلعة وقائد الحامية العسكرية العثمانية:

أمر السلطان سليمان القانوني في عام ٩٣٨هـ / ١٥٣١م ببناء سور جديد للمدينة المنورة وقلعة كبيرة ملحقة به، وكلف والي مصر في ذلك الوقت، الوزير سليمان باشا الخادم بالإنفاق على البناء من خزانة مصر^(٤). وقد أوكل

(١) انظر: جبار الله بن فهد، نيل المنى، ص ١٤٨، ٤١١، ٤١٨، ٥٥٨، ٥٧١، ٥٧٧، وأيضاً؛ الأنصاري، تحفة المحبين، ص ٥٨ - ٦٠.

(٢) تعاقب على مشيخة الحرم النبوي منذ بداية الحكم العثماني إلى نهاية القرن العاشر الهجري حوالي عشرة أشخاص فقط، انظر: المصدرين السابقين نفسيهما والصفحات نفسها.

(٣) أحمد ياسين الخياري، تاريخ معالم المدينة المنورة قديماً وحديثاً، تعليق عبيد الله محمد أمين كردي (ط ١)، النادي الأدبي بالمدينة المنورة، ١٤١٠هـ، ص ٢٦٧ - ٢٦٨. وأيضاً: علي حافظ، فصول من تاريخ المدينة المنورة (شركة المدينة للطباعة، جدة، د.ت) ص ٣٠ - ٣١.

(٤) ولي الوزير سليمان باشا الخادم، قائد الحملات العثمانية إلى الهند ولاية مصر مرتين الأولى بين عامي ٩٣١ - ٩٤١هـ / ١٥٢٥ - ١٥٣٥م والثانية بين عامي ٩٤٣ - ٩٤٥هـ / ١٥٣٦ - ١٥٣٨م. وقد تمكن من تنظيم موارد مصر المالية وإرسال أول فائض من تلك الموارد (الخزينة) إلى العاصمة العثمانية. انظر: أحمد شلبي الحنفي، أوضح

الوزير الإشراف على المشروع للسيد أحمد الرفاعي شيخ الحرم النبوي الشريف وعين محمود جلبلي اليازجي الرومي. كاتب جدة أميناً على المال. وأخذ وزير مصر في إرسال المهندسين والبنائين والحجارين، والدواب والمؤن ومواد البناء من مصر.^(١) وقد استمر العمل في هذا المشروع الكبير أكثر من سبع سنوات حتى اكتمل في عام ٩٤٦هـ/١٥٣٩م. وقد بلغ محيط السور قريباً من أربعة آلاف ذراع وصرف على بنائه أكثر من مائة ألف دينار^(٢). وأصبح هذا السور والقلعة الملحقة به - التي عرفت بقلعة الباب الشامي - أقوى التحصينات العثمانية في جزيرة العرب خلال القرون التالية^(٣).

ولأن العثمانيين كانوا يدركون عدم قبول شريف مكة بوجود حامية عسكرية تقيم بجواره في مكة فقد جعلوا المدينة المنورة وقلعتها الكبيرة مقراً للحامية والفرق العسكرية العثمانية في الحجاز، وكان يتم اختيار قادة وجنود تلك الحامية والفرق من العاصمة أو من الأوجاقات السبعة المقامة في

الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشا، تحقيق: عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم (مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٨م) ص ١٠٦ - ١٠٩.

(١) جار الله بن فهد، نيل المنى، ص ٥٥٨، ٥٧١، ٥٧٧، ٦٨٠، ٧٧٦، وأيضاً: الأنصاري، تحفة المحبين، ص ٥٩، ورسائل في تاريخ المدينة، ص ٨٥ - ٨٦، ١٩٥ - ١٩٦.

(٢) محمد كبريت بن عبدالله الحسيني، الجواهر الثمينة في محاسن المدينة، تحقيق: عائض الراددي (ط ١، ١٤١٩هـ) ٢٨٦/١ - ٢٨٧، وأيضاً: عبدالباسط بدر، التاريخ الشامل للمدينة المنورة (ط ١، ١٤١٤هـ) ٢/٢٣٥ - ٢٣٨. ورسائل في تاريخ المدينة، ص ١٩٦.

(٣) انظر وصف السور والقلعة الملحقة به في: أوليا جلبلي، الرحلة الحجازية، ترجمة وتقديم: الصفصافي أحمد المرسي (دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٩٩٩م) ص ١١٥ - ١١٦. ورسائل في تاريخ المدينة، ص ٨٥ - ٩٢.

مصر^(١). وقد تشكل العسكر العثماني في المدينة المنورة من أربع أوجاقات^(٢). هي: أوجاق القلعة وأوجاق السباهية الفرسان وأوجاق النوبجتية (النوبتجية) المشاة وأوجاق الانكشارية^(٣). وقد أوكل لبعض هذه الفرق حفظ الأمن داخل المدينة مثل أوجاق النوبجتية، في حين أوكل لبعضها الآخر مهمة الحماية والدفاع خارج البلدة مثل أوجاق السباهية، وتولى أوجاق القلعة وقائده الملقب بالأغا حماية القلعة. ويتعذر تقدير عدد جنود كل فرقة من هذه الفرق ومدى قوتها، لكن استتباب الأمن في المدينة وندرة حوادث الهجوم عليها من خارجها وقلة تدخل شريف مكة في شؤون البلدة خلال القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي) يدل بوضوح على مدى قوة حامية المدينة وفرقها العسكرية.

يشير بعض المؤرخين إلى أن هدف العثمانيين من بناء السور والقلعة وإقامة حامية عسكرية في المدينة هو حماية البلدة من هجمات القبائل المجاورة لها أو البعيدة عنها مثل بني حسين وعنزة والظفير وحرب وغيرها^(٤). وربما كان هذا أحد أهداف العثمانيين، لكن إظهار السيادة والسلطة العثمانية وتأكيدا في الحجاز من ناحية، والحد من سلطات شريف مكة في المدينة وسلطات أمراء المدينة الحسينيين في البلدة وما جاورها من ناحية

(١) إسماعيل حقي جارشلي، أشراف مكة المكرمة وأمرائها في العهد العثماني، ترجمة:

خليل علي مراد (ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٣م) ص ٤٧.

(٢) الأوجاق: كلمة تركية تعني الجماعة أو المكان الذي تجتمع فيه، والمقصود هو جماعة أو صنف من الجنود، أو الفرقة العسكرية.

(٣) بدر، التاريخ الشامل، ٣٣٥/٢، ٣٣٨، ٣٤٣.

(٤) بدر، التاريخ الشامل ٣٣٥/٢٢، رسائل في تاريخ المدينة، ص، ٨٥.

أخرى، كانت أهدافاً مهمة أيضاً. وربما يؤيد هذا ويؤكد استمرار الصراع العثماني الصفوي على الزعامة في العالم الإسلامي واشتداده خلال هذه الفترة، وخشية الدولة العثمانية من أن يمتد ذلك الصراع إلى الحرمين الشريفين^(١). ولو كان الهدف من بناء السور والقلعة هو حماية المدينة من هجمات القبائل المشار إليها فحسب، لكان الأولى أن تكل الدولة هذه المهمة إلى شريف مكة، لأنه هو الأقرب والأقدر على التعامل مع تلك القبائل. هذا بالإضافة إلى ما ستوفره الدولة من أموال طائلة أنفقتها على بناء السور والقلعة ودفع مرتبات الفرق العسكرية.

والواقع أنه مهما بلغت كثرة العساكر العثمانية في المدينة المنورة وقوة حاميتها فإنها لا تستطيع ضمان الأمن خارج البلدة وحماية قوافل الحجاج والزوار وقوافل نقل الغلال والأموال والمؤن المترددة بين الحرمين الشريفين وبين ينبع وجدة من هجمات القبائل التي يسيطر عليها شريف مكة، ويستطيع بسهولة دفعها إلى مهاجمة تلك القوافل وقتها وحيثما أراد لخدمة أهدافه. وكان العثمانيون يعلمون أن حاميتهم في المدينة منعزلة وبعيدة عن مراكز الارتباط السياسي والإداري والمالي في القاهرة واسطنبول، ولا تجرؤ تلك الحامية على الخروج بعيداً عن المدينة لحماية قوافل الحجاج والزوار وقوافل نقل الغلال وحفظ الأمن خارج المدينة، ولذلك تركوا لشريف مكة ممارسة

(١) يشير ابن فهد (بلوغ القرى ص ١٨٤٠) إلى زيارة بعض زعماء أشراف بني حسين للشاه الصفوي في صيف عام ٩١٨هـ/١٥١٢م وتقديمهم خيلاً له، وإكرامه لهم، ويلاحظ أن هذه الزيارة قد تزامنت مع ازدياد سلطة شريف مكة في الحجاز وتقويضه من قبل السلطان المملوكي في تعيين أمير للمدينة المنورة. ولا يستبعد تخوف العثمانيين من تكرار الاتصال بين الصفويين وأشراف المدينة في هذا الوقت.

السلطة خارج المدينة وعلى القبائل والقرى المجاورة لها ، وسمحوا له أن يرشح أميراً لها من بني الحسين ، و أن موظفين في المدينة يشاركون أميرها الحسيني في إدارة أمور الأشراف والقبائل المجاورة للمدينة ويجبون بعض الرسوم المحلية ، لكن هؤلاء الموظفين لا يملكون سلطة ولا نفوذاً على ممثلي السيادة والسلطة العثمانية وموظفي الدولة وعساكرها في المدينة. وقد أدت هذه الازدواجية في السلطات والتداخل فيما بينها إلى استمرار التجاذب والتضارب بين سلطات شريف مكة والسلطات العثمانية في المدينة المنورة خاصة ، وفي الحجاز عامة.

ج - قاضي الشرع العثماني:

انتهزت الدولة العثمانية وفاة قاضي قضاة المدينة المنورة الشافعي الشيخ عبدالله السمهودي في عام ٩٤٥هـ / ١٥٣٩م أي قبل أن يكتمل بناء السور والقلعة بعام واحد ، فأرسلت قاضياً حنفياً تركيا من العاصمة يدعى محيي الدين حليم أغلي الرومي^(١). وكانت الدولة قد أسندت قضاء المذهب الحنفي بالمدينة إلى قاض تركي يدعى خضر الرومي منذ عام ٩٢٥هـ / ١٥١٩م^(٢) ، لكن القاضي التركي الحنفي الجديد أصبح الآن قاضي القضاة بالمدينة ، وهو منصب كان يشغله القاضي السمهودي الشافعي. وقد استمر إرسال قضاة المدينة المنورة ومكة المكرمة من العاصمة العثمانية بعد ذلك^(٣).

(١) جار الله بن فهد ، نيل المنى ، ص ٧٧٦. وأيضاً : الجزيري ، الدرر الفرائد ، ص ٨٥٦.

ويذكر الجزيري أن الشيخ السمهودي كان أول قضاة الروم في المدينة بمعنى أن العثمانيين ولوه القضاء في المدينة منذ أن دخلت تحت سلطتهم.

(٢) جار الله بن فهد ، نيل المنى ، ص ١٩٦ ، ٢٠٤ - ٢٠٥ ، ٤٢١ ، ٤٦٧.

(٣) بدأت الدولة العثمانية في إرسال القضاة الأتراك الأحناف إلى مكة منذ عام =

كان هؤلاء القضاة يختارون من بين القضاة الأتراك الأحناف المتمرسين ليخدموا عاماً واحداً ثم يستبدلون بغيرهم، لكن غالبهم كان يبقى في منصبه عدة أعوام. وقد أولت الدولة العثمانية قضاة الحرمين الشريفين اهتماماً خاصاً، حيث كان السلطان هو الذي يعينهم في مناصبهم ويمنحهم الخلع، وكانت تدفع لهم رواتب تعادل رواتب قضاة اسطنبول، وفيما بعد صار تولي القضاء في الحرمين الشريفين يؤهل لتولي القضاء في العاصمة العثمانية، وكان قاضي المدينة المنورة الحنفي يت رأس المحكمة الكبرى (الحنفية) وينيب عنه قضاة للمذاهب الأخرى^(١).

كان الهدف من تعيين قضاة أتراك أحناف متمرسين في المدينة المنورة هو تقوية السلطة العثمانية في المدينة والحد من تسلط شريف مكة وكبار موظفيه على ممثلي الدولة وعامة الناس في البلدة، حيث كان هؤلاء القضاة يشاركون في إدارة الأمور في المدينة ويحضرون مجلس الإدارة الذي يعقده شيخ الحرم النبوي لمناقشة المشكلات والقضايا المهمة التي يواجهها السكان والبت فيها. كما كان هؤلاء القضاة يراقبون تصرفات القوى السياسية والعسكرية في المدينة ويرفعون التقارير للدولة عن ذلك.

وهكذا أقامت الدولة العثمانية خلال العقدين الأولين من عهد السلطان سليمان القانوني ثلاث سلطات أو قوى في المدينة المنورة: هي سلطة

١٥٣٧هـ/١١٥٣م. انظر: جار الله ابن فهد، نيل المنى، ص ٦٧٧، ٦٧٩، ٦٨١.

(١) محمد عبداللطيف هريدي، شئون الحرمين الشريفين في العهد العثماني في ضوء الوثائق التركية العثمانية (ط ١، دار الزهراء، القاهرة، ١٩٨٩م) ص ١٣ - ١٥. وأيضاً: جارشلي، أشراف مكة، ص ١١٦ - ١١٨.

سياسية يمثلها شيخ الحرم النبوي الشريف، وسلطة عسكرية يمثلها أغا حامية القلعة وبقية قادة الأوجاقات في البلدة، وسلطة دينية يمثلها قاضي الشرع العثماني. وهذا التقسيم في السلطات يماثل إلى حد كبير تقسيم السلطات في الولايات العثمانية الأخرى. وكان الهدف من إقامة هذه السلطات أو القوى هو إبراز السيادة العثمانية وتأكيدا في الحجاز، وتقوية سلطة الدولة في المدينة المنورة للحد من سلطة شريف مكة ونوابه في البلدة. ويجب التأكيد هنا أن محاولات العثمانيين للحد من سلطة شريف مكة في المدينة المنورة اقتصرت على المدينة نفسها والضواحي المحيطة بها مباشرة، لكي لا يكون للشريف وموظفيه سلطة على موظفيها وقادتها وقواتها في البلدة. أما المناطق والقبائل والقرى المجاورة للمدينة فقد أبقى الدولة النفوذ عليها لشريف مكة، لأنه أقدر على التحكم بتلك القبائل والمناطق من الدولة وقواتها.

لكن السلطات العثمانية في المدينة كانت تعاني مما درج عليه العثمانيون من الحرص على إيجاد توازن بين السلطات والقوى في الولايات والأقاليم البعيدة، حيث لم يكن لأي واحدة من هذه السلطات في المدينة سلطة مطلقة أو مهيمنة على السلطات الأخرى، أو صلاحية لتنظيم وتنسيق أعمالها، ولا تملك صلاحية اتخاذ القرار الملزم للسلطات الأخرى في البلدة. بل حتى أغا القلعة أو قائد الحامية في المدينة لم يكن مسموع الكلمة ومطاعاً دائماً من قبل قادة الأوجاقات الأخرى. ويبدو أنه كان للوزير سليمان باشا الخادم دور مهم في وضع هذه التنظيمات وغيرها في الحجاز، لأنه أمضى فترة طويلة في إدارة ولاية مصر خلال هذه الفترة، وهي الولاية

الموكل إليها الإشراف على شؤون غرب جزيرة العرب، كما أن ذلك الوزير مكث فترة في اليمن والحجاز بعد عودته من حملة الهند، أمضاها في تنظيم وترتيب أوضاع الإقليمين وتقوية السلطة العثمانية فيهما^(١).

محاولات الشريف أبي نمي تثبيت سلطته في مكة وكسب ثقة العثمانيين:

خلف الشريف أبو نمي، محمد بن بركات أباه في شرافة مكة في عام ٩٣١هـ/١٥٢٤م وهو لا يزال دون العشرين من عمره^(٢). ورغم أن أباه قد أشركه معه في شرافة مكة بموافقة كل من السلطانين المملوكي والعثماني - كما تقدم - إلا أنه لم يكن يطمئن إلى نوايا ساسة وقادة الدولة العثمانية في اسطنبول والقاهرة تجاهه، ولم يستطع كسب ثقتهم خلال الثلاثين عاماً الأولى من شرافته، حيث كان يتفادى مقابلة من يصل منهم إلى جدة ومكة^(٣). كما أنه كان لا يزال خلال الخمسة عشر عاماً الأولى من شرافته تحت وصاية وزيره القائد جوهر المغربي السحرتي^(٤) وصهر أبيه السيد

(١) جار الله بن فهد، نيل المنى، ص ٧٦٨ - ٧٧٣، ٧٧٧ - ٧٧٩. النهروالي، البرق اليماني، ص ٨٠ - ٨١، ٨٥ - ٩٠.

(٢) ولد الشريف محمد أبو نمي في ذي الحجة عام ٩١١هـ/١٥٠٦م، وخلف أباه في شرافة مكة في ذي القعدة عام ٩٣١هـ/١٥٢٥م. انظر: محمد الشلي اليمني، السناء الباهر بتكميل النور السافر في أخبار القرن العاشر، تحقيق: إبراهيم بن أحمد المحضي (مكتبة الإرشاد، صنعاء، ٢٠٠٤م) ص ٢٣٣، ٥٩٩.

(٣) علي بن تاج الدين السنجاري، منائح الكرم في أخبار مكة والبيت وولاية الحرم، تحقيق: جميل عبدالله المصري وآخرون، (جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ/٢٠١٣)، ٢٥٣، ٢٥٥، وانظر أيضاً: النهروالي، البرق اليماني، ص ٤٥ - ٤٧، ٨٨ - ٨٩.

(٤) كان جوهر المغربي مملوكاً للشريف بركات بن محمد بن بركات فأعتقه وأوكل إليه تربية ابنه محمد أبي نمي وأوصاه بالقيام معه في الولاية بعد وفاته، «فزاد القائد جوهر

عرار بن عجل النموي^(١). كما قام بعض أعمامه وبني عمه بعدة محاولات لأخذ السلطة منه^(٢). لكن الشريف أبا نمي تمكن في عام ٩٤٢هـ/ ١٥٣٦م من التخلص من وزيره المغربي بالقتل، وبعد ذلك بأربع سنوات مات السيد عرار بن عجل في اسطنبول وهو يقوم بسفارة هدفها الحصول على موافقة السلطان العثماني على إشراك السيد أحمد ابن الشريف أبي نمي معه في الشرافة.

تحرر الشريف أبو نمي من قيوده المحلية وبدأ محاولات لفرض سلطته على مناطق وقبائل الحجاز وجازان^(٣). وفي العام التالي، بعث سليمان باشا الخادم نائب الديار المصرية إلى الشريف أبي نمي يبلغه أنه قبض على شخص يدعى قشعم وصل من العاصمة العثمانية بخلة لنفسه بولاية المدينة المنورة

— كما نص ابن فهد — في تصرفاته على سيده وأمعن في مخالفته وتجراً عليه... حتى اضطر الشريف إلى قتله والتخلص منه» في رمضان عام ٩٤٢هـ/ مارس ١٥٣٦م انظر: جار الله بن فهد، نيل المنى، ص ٦١٧ - ٦١٨، ٦٢٦.

(١) كان السيد عرار بن عجل بن رميح النموي من كبار زعماء الأشراف، وكان صهراً للشريف أبي نمي وأبيه من قبله، وقد رافقه لمقابلة السلطان الغوري في عام ٩١٨هـ/ ١٥١١م، كما رافقه لمقابلة السلطان سليم الأول العثماني في عام ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م. وقد أوصى الشريف بركات قبل وفاته السيد عرار بالقيام بمساعدة ابنه على أمور الولاية، ولذلك اتخذ الشريف أبو نمي وزيراً له، وكان لا يخرج عن مشورته ورأيه، وكان يكل إليه السفارات والمهمات الصعبة، كما أوكل إليه النظر في بندر جدة. ولذلك كانت ترسل إليه خلة من مصر ضمن أصحاب الوظائف. وقد توفي في اسطنبول في عام ٩٤٦هـ/ ١٥٣٩م وهو يرافق السيد أحمد بن أبي نمي لمقابلة السلطان سليمان القانوني. انظر: جار الله ابن فهد، نيل المنى، ص ١٧٦، ١٧٨، ١٨٠، ٤٠٨، ٤٢٦، ٤٢٩، ٥٧٩، ٥٩٥، ٦٠٨، ٦٢٩ - ٦٣٠، ٧٣٤، ٧٨٣. وانظر أيضاً: السنجاري، منائح الكرم، ٢٦٧/٣، ٢٦٩.

(٢) السنجاري، منائح الكرم، ٢٥٢/٣، الجزيري، الدرر الفرائد، ص ٩٣٧ - ٩٣٨.

(٣) جار الله بن فهد، نيل المنى، ص ٦٦٣، ٦٩٠، ٧٢٨. النهروالي، البرق اليماني، ص ٨٧ - ٨٨.

وينبع، وأنه بذل فيها مائة ألف أشرفي وطلب عسكرياً للتوجه معه إلى ولايته، وأنه أخذ منه خلعتة وسجنه وكاتب السلطان في أمره لما يتولد عن ذلك من خراب الحجاز، وأن النائب ملتفت إلى الشريف ويعرض عليه المساعدة لأخذ جازان.^(١) وفي هذه الرواية من التناقض ما يدحض صدق مزاعم الباشا ونواياه تجاه الشريف أبي نمي، لكن يضيق المجال هنا عن مناقشته، غير أنها أزلت بعضاً من مخاوف الشريف من العثمانيين.

وبالرغم من أن سليمان باشا الخادم نفسه قد انتزع منطقة جازان من الشريف أبي نمي وألحقها بتهامة اليمن عند عودته من اليمن في آخر عام ٩٤٥هـ / ١٥٣٩م، إلا أن ذلك الشريف قد تمكن من كسب ثقة الباشا وتقرب إليه وأرضاه بهدايا وأموال حينما وصل إلى مكة في ذلك العام.^(٢) ولأن الباشا كان متوجهاً إلى اسطنبول، أرسل الشريف معه ابنه السيد أحمد لمقابلة السلطان والحصول على موافقته على إشراكه معه في شرافة مكة.^(٣) وقد عدَّ الشريف أبو نمي موافقة الباشا على استصحاب ابنه وموافقة السلطان على طلبه تعبيراً عن رضى العثمانيين عنه.

أتيحت الفرصة مرة أخرى في أواخر عام ٩٤٨هـ / أوائل ١٥٤٢م للشريف أبي نمي لكسب ثقة السلطان سليمان القانوني حين وصل إلى السواحل القريبة من جدة أسطول برتغالي مكون من أكثر من ثمانين مركباً مشحوناً بالجنود، فهب الشريف للمقاومة ودعا قبائل الحجاز إلى الجهاد، وتكفل

(١) جار الله بن فهد، نيل المنى، ص ٦٩٥ - ٦٩٦.

(٢) الجزيري، الدرر الفرائد، ٨٥٩/٢، ٨٦١ - ٨٦٢. جار الله بن فهد، نيل المنى، ص ٧٨٤.

(٣) جار الله بن فهد، نيل المنى، ص ٧٨٢، النهروالي، البرق اليماني، ص ٩٠.

بالإنفاق عليهم ورابط على الساحل وترك حضور موسم الحج حتى انسحب الأسطول البرتغالي من المنطقة. ولما علم السلطان القانوني بالحادثة، شعر بتقصير دولته في حماية الحرمين الشريفين، فأمر «بمنح شريف مكة نصف موارد جدة، إلى غير ذلك من الإنعامات»^(١). وبذلك كسب الشريف ثقة السلطان العثماني وتحرر من بعض مخاوفه الخارجية وأصبح أكثر اطمئناناً إلى مركزه في الحجاز.

أثار هذا النجاح الذي أحرزه الشريف أبو نمي غيرة وحسد القادة والساسة العثمانيين، وخاصة في مصر واليمن، الذين ظهر تقصيرهم في حماية الحجاز والأماكن المقدسة، ولذلك تذرع أزدمر باشا والي اليمن وعلي باشا وزير مصر^(٢) بأن أبانمي يوالي إمام اليمن الزيدي الذي كانت الدولة تخوض معه حرباً مستمرة، ويراسل ابنه المطهر^(٣)، وذلك تمهيداً للتخلص منه.

ففي موسم حج عام ٩٥٨هـ / ١٥٥١م هاجم محمود بيك أمير الحاج المصري الشريف أبا نمي وإبنه أحمد في منزله في منى دون حدوث أي حادث يوجب ذلك الهجوم، ولما فشل في القبض على الشريفين وقتلتهما، أعلن عزلهما عن الشرافة. وقد نتج عن ذلك الهجوم هجوم مضاد من قبل أتباع الشريف

(١) السنجاري، منائح الكرم، ٣/ ٣٠٠ - ٣٠٣، الطبري، إتحاف فضلاء الزمن ١٢/ ٤٧٨، وأيضاً: أحمد زيني دحلان، خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام من زمن النبي عليه الصلاة والسلام إلى وقتنا هذا بالتمام (المطبعة الخيرية، القاهرة، ١٣٠٥هـ). ص ٥٣. وفي حين كان نص عبارة السنجاري وابن دحلان "وسمح له بنصف معلوم جدة" زاد الطبري على ذلك بقوله "زيادة على النصف الذي كان بيده".

(٢) تولى أزدمر باشا ولاية اليمن بين عامي ٩٥٦ - ٩٦٣هـ / ١٥٤٩ - ١٥٥٥م أما علي باشا فقد تولى وزارة مصر بين عامي ٩٥٦ - ٩٦١هـ / ١٥٤٩ - ١٥٥٣م.

(٣) النهروالي، البرق اليماني، ص ١١٩.

وعسكره وعبيده نهبت فيه أموال الحاج المصري وجمالهم وقتل عدد كبير منهم ولم يتمكن الباقيون من إكمال مناسكهم^(١). ويشير الجزيري، كاتب قافلة الحاج المصري، الذي كان موجوداً في مكة في ذلك العام، إلى دوافع ذلك الهجوم على شريف مكة قائلاً: إن علي باشا والي مصر، عرض على الدولة تقوية سلطتها في الحجاز عن طريق التخلص من الشريف أبي نمي وابنه وتعيين اثنين من بني عمومته شريفين لمكة هما: ابني السيد محرم بن هزاع بن محمد بن بركات. وقد أرسل والي مصر هذين السيدين بحراً إلى جدة، لكن تأخر وصولهما عن موعد الهجوم على الشريف أبي نمي وفشل ذلك الهجوم أفشل المشروع العثماني^(٢).

أسهم الفشل الذريع الذي منيت به محاولة التخلص من الشريف وابنه وما نتج عنها من إلحاق أذى فادح بالحجاج في ارتفاع مكانة شريف مكة وزيادة هيئته، وخاصة أنه بعث سفارات إلى القاهرة واسطنبول يشتكي من تصرفات أمير الحاج المصري ويؤكد طاعته وولاءه للسلطان وحرصه على حماية الحجاج، وأرفق شكاواه بهدايا وأموال أكسبته رضى والي مصر والسلطان^(٣). بل إن المسئولين العثمانيين اعتذروا للشريف عما فعله أمير الحاج، وأرسلوا إليه بمراسيم التأييد والتثبيت في شرافته، وتنازلوا له عن

(١) علي بن عبد القادر الطبري، الأراج المسكي في التاريخ المكي وتراجم الملوك والخلفاء، تحقيق: أشرف الجمال (المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٤١٦هـ) ص ١٢٤. السنجاري، منائح الكرم، ٣/٣١٤ - ٣١٥. وانظر تفاصيل هذا الهجوم والهجوم المضاد في الجزيري، الدرر الفرائد، ص، ٩٠١ - ٩٠٩.

(٢) الجزيري، الدرر الفرائد، ص، ٨٩٩ - ٩٠١.

(٣) الجزيري، الدرر الفرائد، ص ٩١٣ - ٩١٤.

العشور المفروضة على التجارة الواردة إلى جدة من ميناء عدن^(١).

وحينما توفي أحمد بن الشريف أبي نمي وشريكه في شرافة مكة في عام ٩٦١هـ/ ١٥٥٤م بادر الشريف إلى الالتماس من والي مصر محمد باشا تعيين ابنه الثاني الحسن شريكاً له في شرافة مكة بدلاً من أحمد المتوفى. ولم تتأخر موافقة الوالي وتبعتها سريعاً موافقة السلطان على ذلك الالتماس^(٢). وتعود الموافقة السريعة على طلب الشريف هذه المرة إلى إرساله الالتماس وما يرافقه من الهدايا والأموال الضرورية لقبول التماسه إلى والي مصر الذي رفعه بدوره إلى السلطان. وبهذا أصبح الشريف الآن أكثر التزاماً بالأنظمة العثمانية وأكثر خضوعاً لرغبات ولاية مصر وأكثر استعداداً لإرضائهم بالهدايا والرشاوى^(٣). وأخذت سلطته وسلطة ابنه الحسن بعد ذلك تترسخ في مكة وجدة وغيرهما من بلدان ومناطق الحجاز^(٤)، ما عدا المدينة المنورة التي أصر السلطان ورجال دولته على عدم امتداد سلطة شريف مكة المباشرة إليها.

(١) الجزيري، الدرر الفرائد، ص، ٩٢٠٩١٤. وانظر أيضاً: السنجاري، منائح الكرم، ٣١٦/٣. الطبري، إتحاف فضلاء الزمن، ٤٨٤/١.

(٢) العصامي، سمط النجوم، ٣٣٠/٤. السنجاري، منائح الكرم، ٣٣٣/٣ - ٣٣٥. الطبري، إتحاف فضلاء الزمن، ٤٨٥/٢ - ٤٨٧. ويجعل الطبري وفاة الشريف أحمد بن أبي نمي وتولية أخيه الحسن في عام ٩٥٩هـ/ ١٥٥٢م.

(٣) تجاوز الشريف أبو نمي في عام ٩٤٥هـ/ ١٥٣٩م والي مصر، وأرسل ابنه أحمد إلى العاصمة العثمانية مباشرة يطلب إشراكه معه في الشرافة. وحين هجم أمير الحاج المصري في عام ٩٥٨هـ/ ١٥٥١م على الشريف وابنه، كان المقصود قتل الشريف أحمد أو عزله، لأنه - على ما يبدو - لم يعين عن طريق والي مصر. انظر: الجزيري، الدرر الفرائد، ص، ٩٠٣ - ٩٠٨.

(٤) العصامي، سمط النجوم، ٣٣٠/٤.

محاولات أشراف مكة السيطرة على المدينة المنورة:

حرص أشراف مكة دائماً على فرض سلطتهم المباشرة في المدينة المنورة، ومد نفوذهم على القبائل المحيطة بها والقبائل النازلة على طرق قوافل الحج بين الحرمين وشمال المدينة للأسباب التي تقدم ذكرها، وكانوا في الغالب ينجحون في ذلك حينما يصل إلى الشرافة في مكة شريف قوي يتمكن من السيطرة على زعماء عشيرته وأتباعهم، ويفرض نفوذاً قوياً على القبائل المجاورة لمكة والقريبة منها، وتضعف في الوقت نفسه سلطات الدولة صاحبة السيادة في الحجاز. أما في حالة حدوث نزاعات وتنافس بين الشريف وزعماء عشيرته على الشرافة أو على بعض المصالح المرتبطة بها، يضعف تبعاً لذلك نفوذه على القبائل المجاورة لمكة، فإن شريف مكة ينشغل بتلك النزاعات والمنافسات ولا يجرؤ بسبب ذلك على الابتعاد عن مكة لفرض سلطته على المدينة المنورة أو غيرها.

تقدمت الإشارة إلى مقدار النفوذ الذي سمحت به الدولة العثمانية لشريف مكة في المدينة المنورة، والمتمثل في اختيار أميرها الحسيني وإقامة ممثلين للشريف في البلدة يشاركون ذلك الأمير في إدارة الأمور المخول بها. كما تقدمت الإشارة إلى المؤسسات والقوى السياسية والعسكرية والدينية التي أقامت الدولة في المدينة للحد من سلطات شريف مكة ونوابه في البلدة. وقد نجحت الدولة العثمانية في ذلك إلى حد بعيد، بحيث حدثت من زيارات الشريف بركات وابنه أبي نمي للمدينة المنورة خلال العهد العثماني، وهو تقليد حرص عليه أشراف مكة كل عام خلال العهد المملوكي وخاصة أيام

المواسم الدينية^(١). كما لا تشير المصادر إلى أي نشاط سياسي أو عسكري لهذين الشريفين أو نوابهما في المدينة أو المناطق المحيطة بها.

ويؤكد هذه السياسة العثمانية تجاه أشراف مكة المرسوم الذي وافق بموجبه السلطان سليمان القانوني على تعيين الحسن بن أبي نمي شريفاً لمكة، وتفويض الأمر إليه بناءً على طلب أبيه وتوصية وزير مصر محمد باشا في عام ٩٦١هـ/١٥٥٤م. فقد أمر السلطان سليمان «بتعيين السيد حسن أميراً على مكة المباركة، وأنه مسئول عن توفير الأمن واستقرار أمور الرعية في الإيالة المذكورة وكافة ما يتعلق بها من أمور الضبط والصيانة سواء في المدن أو البراري والصحاري والأمصار الملحقة بها، وأن يقوم برعاية الحجاج القادمين من ممالكنا المحروسة إليها حسب العادة المتبعة والقانون... ومقر حكومته التي تبذل تلك المساعي المشكورة والخدمات المبرورة مكة المعظمة...»^(٢).

أما المؤرخ المكي العصامي (ت ١١١١هـ/١٦٩٩م) فيذكر: أن الحسن بن أبي نمي «تقلد، بعد أن أجيب إلى مراده، حماية الحرمين الشريفين وجدة المعمورة وينبع وخبير وحلي وجميع ما شمله اسم الأقطار الحجازية وذلك من خبير إلى أطراف حلي وأعمال جازان طولاً، ومن أعمال ينبع المبارك إلى

(١) يذكر جار الله بن فهد أن الناس تحدثوا بزيارة الشريف أبي نمي للمدينة في شهر ربيع الأول عام ٩٣٦هـ/نوفمبر ١٥٢٩م، لكن تبين أن ذلك لم يصح، نيل المنى، ص ٤٩٩. كما يشير الجزيري إلى زيارة قام بها الشريف أبو نمي وابنه الحسن في عام ٩٧٠هـ/١٥٦٣م. الدرر الفرائد، ص ١١١٥.

(٢) فريدون بيك (ت ٩٩١هـ/١٥٨٣م)، منشآت السلاطين (ط ١، اسطنبول، ١٢٦٤هـ) ٥٠٠/١ - ٥٠١.

حجاز ثقيف وما اتصل به من أرض نجد عرضاً»^(١).

يتضح من نص المرسوم السلطاني - كما أورده فريدون بيك - أن تعيين الشريف حسن بن أبي نمي اقتصر على مكة المباركة والمدن والبراري والصحاري الملحقة بها ، وأن يقوم برعاية الحجاج القادمين إليها ، وأكد السلطان على أن مقر حكومته مكة المعظمة. ولم يرد في المرسوم ذكر للمدينة المنورة أو الحرمين الشريفين أو الأقطار الحجازية. أما عبارة العصامي فقد ورد فيها ذكر الحرمين الشريفين والأقطار الحجازية وعدداً من مدن وقرى الحجاز وجازان ونجد.

واضح أن جملة «حماية الحرمين الشريفين» وجملة «وجميع ما شمله اسم الأقطار الحجازية» اللتان أوردهما العصامي ، هما عبارتان عامتان في ضوء إغفال ذكر المدينة المنورة بالاسم مع ذكر أماكن أقل أهمية منها مثل: جدة وينبع وخيبر وحلي وجازان ، بل إن بعض هذه الأماكن ذكر أكثر من مرة مثل ينبع وخيبر وحلي. وإذا صحت عبارات فريدون والعصامي ، فإنها تدل على أن السلطان لم يكن يرغب في امتداد سلطة شريف مكة المباشرة إلى المدينة ، ولذلك لم ينص عليها بالاسم ، وبدلاً من ذلك منح الشريف عبارات عامة يمكنه أن يفهم منها امتداد نفوذه إلى غالب الأقطار الحجازية وحمايته للحرمين الشريفين.

لقد تقدمت الإشارة إلى أن المؤرخين المكيين المعاصرين سكتوا عن هذه القضية ، فلم يشيروا إلى اقتصار ولاية الشريف بركات وابنه أبي نمي

(١) العصامي ، سمط النجوم ، ٣٣٠/٤.

على مكة والبلدان الملحقة بها وعدم امتداد تلك الولاية إلى المدينة المنورة، بالرغم من إدراكهم لحقيقة السياسة العثمانية في هذا المجال، وذلك إرضاءً للشريفيين الذين لم يكونا يقبلان بحرمانهما من السلطة في المدينة، ولم يكونا يطيقان أن يقول أحد ذلك. أما العصامي فقد حرص أيضاً على إرضاء أحفاد هذين الشريفيين بذكر غالب بلدان الحجاز وغيرها التي امتدت إليها سلطتهم الفعلية، والتي لم تذكر في المرسوم السلطاني، لكنه لم يجرؤ على ذكر المدينة المنورة بالاسم لأنه يعلم أن سلطة الشريف أبي نمي وابنه الحسن لم تمتد إليها^(١).

ومما يلفت النظر أن المؤرخين المكيين المعاصرين للشريفيين أبي نمي وابنه خليفته الحسن مثل: جبار الله بن فهد والنهروالي يلقبون هذين الحاكمين بالشريف، والسيد، وأمير مكة، وصاحب مكة، والجناب العالي، والمقام العالي^(٢)، أما العصامي وغيره من المؤرخين المتأخرين فيضيفون إلى تلك الألقاب: حامي الحرمين الشريفين، وخليفة الحرمين، وحماة الحرمين، وولاة الأقطار الحجازية^(٣) مما يفهم منها سعة سلطة أشرف

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أن العصامي قد عاصر من أشرف مكة من نجح في فرض سلطته المباشرة في المدينة المنورة خلال القرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر الميلادي) مثل الشريف زيد بن محسن (١٠٤١ - ١٠٧٧ هـ/ ١٦٣١ - ١٦٦٦ م) وابنيه سعد وأحمد، نتيجة لضعف الدولة العثمانية وعدم قدرتها على فرض سياساتها وسلطاتها في الحجاز وغيره من الولايات.

(٢) جبار الله بن فهد، نيل المنى، ص ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٦٨، ٨٣، ٨٧، ٩٦، ٩٨، ١١٠، ١١٨، ٧٧٧. النهروالي، الأعلام، ٢٨٨/٣، ٣٤٧، ٣٥١، ٣٥٢. النهروالي، البرق اليماني، ص ٩٠، ١١٩، ١٢٦، ٢٠٠، ٢٤٥، ٤٤٦، ٤٤٨.

(٣) العصامي، سمط النجوم، ٤/ ٣٣٠، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٦٥، ٣٧٢.

مكة وامتدادها إلى المدينة المنورة، وهو ما حدث في بعض فترات العهد العثماني بعد القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي).

والواقع أن الدولة العثمانية كانت في حاجة ماسة إلى أن ينوب شريف مكة عنها في السيطرة على الأقطار الحجازية، ويتحمل عنها حماية الحرمين الشريفين وحماية قوافل الحج المترددة بينهما وحماية قوافل التجارة وقوافل نقل الغلال والأموال المرسلة إلى سكان الحرمين من القبائل المحيطة بهما والبعيدة عنهما، وهو أمر لا تقدر عليه السلطات العثمانية في المدينة المنورة أو جدة ولا يتمكن من تحقيقه سوى شريف مكة. ولذلك أكد السلطان سليمان القانوني في مرسوم تعيين الشريف حسن بن أبي نمي على «توفير الأمن والاستقرار للرعية والحجاج سواء في المدن أو البراري والصحاري، وأن يقوم برعاية الحجاج القادمين من ممالكنا المحروسة إلى مكة حسب العادة المتبعة والقانون، وحمايتهم، وأن يقوم بحراسة طرق المياه والبرك كما يجب، وأن يتصرف في كل ذلك بموجب الشرع القويم على الدوام»^(١). لكن السلطان لم يرغب أن يكون للشريف سلطة داخل المدينة المنورة.

أدى ثبات سلطة الشريف أبي نمي في مكة والمناطق والقبائل المحيطة بها، وتلاشي منافسة أقاربه وزعماء عشيرته له على الشرافة، واطمئنانه إلى دعم السلطان والمسؤولين العثمانيين في مصر وموافقتهم على تعيين ابنه الحسن خلفاً له في الشرافة، أدى كل ذلك إلى تطلع الشريف وابنه إلى توسيع سلطتهما في الحجاز وفرض تلك السلطة على المدينة المنورة والقبائل المجاورة

(١) فريدون بيك، منشآت السلاطين، ٥٠١/١.

لها. وقد تبنى هذه السياسة الشريف الشاب الطموح الحسن بن أبي نمي الذي فوضت إليه الدولة الإدارة الفعلية لأمر الحجاز. منذ عام ٩٦١هـ/ ١٥٥٤م بطلب من والده^(١).

أتيحت الفرصة للشريف الحسن بن أبي نمي لمد سلطته إلى المدينة المنورة في عام ٩٦٣هـ/ ١٥٥٦م، حينما اعترض قافلة حجاج المدينة عدد من أمراء وزعماء أشراف بني حسين من آل نعيم وآل جماز الذين كانوا يلون إمارة المدينة في السابق، ومعهم جماعات كبيرة من أقاربهم وجماعات من قبائل عنزة والظفير في الفريش^(٢) أثناء توجه تلك القافلة إلى مكة. فأحاط المهاجمون بالقافلة وشنوا عليها الغارة وأخذوا في نهبها. وكان في القافلة قاضي المدينة العثماني وشيخ الحرم النبوي، والأمير محمد ابن شريف مكة وعدد من أعيان المدينة^(٣).

وكان سبب اعتراض هؤلاء الأشراف وأقاربهم وحلفائهم من عنزة

(١) العصامي، سمط النجوم، ٣٣٧، ٣٣٠/٤، ٣٥٢. وانظر أيضاً: محمد المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (دون بيانات نشر) ٢/٢ - ٦. وبالرغم من طلب الشريف أبي نمي من السلطان في عام ٩٤٥هـ/ ١٥٣٩م إشراك ابنه أحمد معه في شرافة مكة ثم تنازله عن الشرافة في عام ٩٦١هـ/ ١٥٥٤م لابنه الثاني الحسن وموافقة السلطان على ذلك، إلا أن ابني الشريف لم يكونا بيتان في أي أمر من الأمور المهمة إلا بعد استشارة والدهما موافقته حتى وفاته في عام ٩٩٢هـ/ ١٥٨٤م. انظر: العصامي، سمط النجوم، ٣٣٧/٤، ٣٥٢. وأيضاً: الشلي، السناء الباهر، تحقيق إبراهيم المقضي (مكتبة الإرشاد، صنعاء، ٢٠٠٤م)، ص، ٥٩٩ - ٦٠٠.

(٢) الفريش: أحد روافد وادي ملل فيه بئر درويش التي يستقي منها حجاج المدينة في طريقهم إلى مكة يقع على بعد (٤٨) كيلاً عن المدينة انظر: عاتق البلادي، معجم معالم الحجاز (دار مكة للطباعة، مكة المكرمة، ١٤٠١هـ) ٤٩/٧.

(٣) العصامي، سمط النجوم، ٣٦٥/٤.

والظفير للقافلة، أن أمراء المدينة اعتادوا في السابق دفع إتاوات ومرتببات وغللال لأقاربهم من بني الحسين القاطنين خارج المدينة وحلفائهم من القبائل الأخرى، لكن أمير المدينة مانع الحسيني أوقف دفع تلك الإتاوات والمرتبات استخفافاً بهم واعتماداً على حماية العساكر العثمانيين المقيمين في المدينة والصور والقلعة التي بنتها الدولة في البلدة، ولذلك اعترضت تلك الجماعات القافلة وهاجمتها لإجبار الأمير مانع على الاستمرار في دفع مخصصاتهم. ولم يتوقف المهاجمون عن مهاجمة القافلة ونهبها حتى التزم القاضي العثماني وشيخ الحرم النبوي بدفع تلك المخصصات^(١).

شكا الحجاج المدنيون مهاجميهم لدى شريف مكة الحسن بن أبي نمي الذي انتهز هذه الفرصة لمد سلطته إلى المدينة، وإقناع الدولة العثمانية بحرصه على حماية أهل المدينة وحجاجها، وأنه لا يستطيع السيطرة على القبائل وحماية الحجاج منهم إلا شريف مكة، فبعث بعد الحج سرية بقيادة صهره وأحد رجال إمارته، السيد عجل بن عرار، وكلف السرية بمرافقة حجاج المدينة وحمايتهم حتى يصلوا إلى بلدهم، وأمرها بالبقاء في المدينة قوة حماية فيها. وفي الوقت نفسه جمع الشريف الحسن مقاتليه من جنوده وأقاربه وعبيدهم ورجال القبائل وخرج بهم لمطاردة المهاجمين وتأديبهم، فلحق بهم في أطراف جبل شمر وقبض على أعيانهم وزعمائهم، ومنهم عدد من أشراف بني الحسين وأبناء أمراء المدينة السابقين، وتوجه بهم إلى المدينة المنورة ودخل بهم البلدة مكبلين بسلاسل الحديد على مشهد من أهلها بمن فيهم القاضي

(١) العصامي، سمط النجوم، ٣٦٥/٤ - ٣٦٦.

العثماني وشيخ الحرم النبوي^(١).

وهكذا استغل الشريف حسن الهجوم على قافلة حجاج المدينة وعدم قدرة القوة العسكرية العثمانية المقامة في البلدة على حماية أولئك الحجاج لإقامة حامية من قبله في المدينة ودخول البلدة بعد ذلك بوصفه حامياً لأهل المدينة وحجاجها وحامياً لطريق الحج من القبائل. واللافت للنظر أن أحد أبناء الشريف حسن كان ضمن القافلة حيث يسميه العصامي «الجناب العالي الأمير محمد بن حسن»^(٢) وهذا يعني أن الشريف حسن كان قد بدأ في محاولة مد سلطته إلى المدينة قبل الهجوم على القافلة بإرسال ابنه إلى البلدة، كما لا يستبعد أن يكون الشريف حسن أو ابنه هو الذي أوعز إلى أمير المدينة مانع الحسيني الذي "بلغ بمصاهرة أشراف مكة محلاً منيفاً وعزاً منيعاً وشوكة قاهرة"، كما يقول العصامي^(٣) بأن يقطع عوائد ومرتبات بني الحسين وحلفائهم حتى تتاح له الفرصة للتدخل في شؤون المدينة ودخولها، ولكي يبرهن للعثمانيين على حرصه على حماية المدينة وحجاجها، وقدرته على تأديب القبائل التي تهاجمها وملاحقة تلك القبائل إلى أماكن بعيدة، وإظهار ولائه للدولة ورغبته في خدمتها.

تكررت زيارات الشريف حسن بن أبي نمي للمدينة المنورة بعد هذه الحادثة، وكان يستغل هذه الزيارات لكسب ولاء مختلف فئات المجتمع

(١) العصامي، سمط النجوم، ٣٦٦/٤. الطبري، إتحاف فضلاء الزمن، ٤٩٤/١ - ٤٩٥.

الجزيري، الدرر الفرائد، ص، ٩٦١ - ٩٦٢.

(٢) العصامي، سمط النجوم، ٣٦٦/٤.

(٣) العصامي، سمط النجوم، ٣٦٥/٤.

المدني لشرافة مكة وله شخصياً، وخاصة فئات الأشراف والعلماء والشعراء والعساكر السلطانية والموظفين العثمانيين وخدام المسجد النبوي وعامة الناس والفقراء، وذلك بتوزيع الهدايا والهبات والمرتبات والصدقات عليهم. كما تعمّد في كل زيارة نثر النقود من الذهب والفضة على عامة الناس عند خروجه من المسجد النبوي^(١). كذلك بدأ الشريف حسن في التدخل في أحكام قاضي الشرع العثماني وتوجيهها حسبما ترجح له من رأي، وأظهر حرصه على العدل حتى ولو كان ذلك في غير مصلحة نائبه في إمارة المدينة، مانع الحسيني^(٢) ولا شك أن هدف الشريف من مثل هذه التصرفات لم يكن كسب قلوب أهل المدينة وعواطفهم فحسب، بل كان يهدف أيضاً إلى إقناع العثمانيين بقبول امتداد سلطته إلى البلدة.

والواقع أن جهود الشريف حسن في حماية حجاج المدينة ومحاربته للقبائل المجاورة للبلدة وتردده لزيارتها وتقربه من سكانها قد أدى إلى تعاظم سلطته فيها. وقد بلغت تلك السلطة ذروتها بتعيين الشريف حسن صهره وابن صهر أبيه وجده السيد عجل بن عرار بن عجل النموي أميراً على المدينة المنورة^(٣). فلم

(١) العصامي، سمط النجوم، ٣٧٢/٤ - ٣٧٤.

(٢) العصامي، سمط النجوم، ٣٧٠/٤ - ٣٧١.

(٣) انظر: قطب الدين محمد بن أحمد النهروالي، الفوائد السننية في الرحلة المدنية والرومية، مخطوطة يوجد أصلها في مكتبة ولي الدين الملحق بالمكتبة السليمانية في اسطنبول برقم (٢٢٤٠) ورقة ١٤٨. وهذه المخطوطة هي عبارة عن مذكرات مفتي مكة الحنفي ومؤرخها النهروالي حين زيارته للمدينة وسفارته إلى العاصمة العثمانية التي كلفه بها شريف مكة الشريف حسن بن أبي نمي التي كان هدفها إخراج ديلي بيبي وعساكره من المدينة في عام ٩٦٥هـ/١٥٥٨م. وقد نص النهروالي في مذكراته هذه عند وصوله إلى المدينة وهو في طريقه إلى اسطنبول أن أمير المدينة كان عجل بن عرار.

يكتف شريف مكة بناية الشريف مانع الحسيني عنه في إمارة المدينة رغم ولائه الشديد له، فعزله وعين شريفاً حسناً يثق به في منصبه. ولا شك أن تعيين شريف حسني قريب الصلة بشريف مكة وحريص على تقوية سلطته في المدينة أميراً للبلدة سينتج عنه تصادم بين ذلك الأمير وبين السلطات السياسية والعسكرية والدينية العثمانية في المدينة، حيث يلمح النهروالي في مذكراته إلى قتال واشتباكات حدثت بين قائد الحامية العثمانية في المدينة وبين والأشراف (نواب شريف مكة في المدينة)^(١).

لم تقبل الدولة العثمانية والسلطات التابعة لها في المدينة بتعاظم سلطة شريف مكة في البلدة ومحاولات الشريف إخضاع تلك السلطات لنفوذه. ولذلك أرسل العثمانيون إلى المدينة قائداً عسكرياً قوياً يدعى ديلي بييري^(٢) ليتولى قيادة الحامية العثمانية في المدينة والحد من تعاظم سلطة شريف مكة في البلدة. أخذ ديلي بييري يعامل نواب وممثلي شريف مكة من الأشراف في المدينة معاملة قاسية، ويضع العراقييل في طريق نفاذ سلطة الشريف في البلدة^(٣). وقد أدرك الشريف حسن الهدف من تعيين هذا القائد، وأن استمراره قائداً لحامية المدينة وعساكرها سيقف في طريق سيطرته على القوى والسلطات في البلدة، فقرر هو ووالده الشريف أبو نمي إرسال شكوى للسلطان وإبلاغه بأن ديلي بييري وعساكره يعاملون أشراف الحجاز معاملة

(١) النهروالي، الفوائد السنية، ورقة، ١٢٤.

(٢) يروي النهروالي عن مصطفى باشا، والي الروملي حينما قابله في اسطنبول، أن ديلي بييري كان يعمل في القصر السلطاني، فأتهم هو وجماعة معه بمحاولة قتل السلطان بالنشاب، فقتل بعض تلك الجماعة وهرب هو إلى مصر. (الفوائد السنية، ورقة ١٤٩).

(٣) النهروالي، الفوائد السنية، ورقة، ١٤٨.

قاسية وأنه لا يطيع أوامر شريف مكة، ويطلب من السلطان إخراج ديلي بييري وعساكره من المدينة^(١).

ولكي يؤكد الشريف على أهمية شكواه ومدى تضرره من قائد حامية المدينة وعساكره، ويضمن استجابة السلطان لمطالبه، أرسل بعثة بتلك الشكوى للسلطان سليمان القانوني برئاسة مفتي مكة المكرمة الحنفي، الشيخ قطب الدين محمد ابن أحمد النهروالي المكي الذي كانت له علاقات وثيقة مع المسؤولين العثمانيين في الحجاز ومصر، وبعث معه هدايا للسلطان ورجال دولته في بداية عام ٩٦٥هـ/أواخر ١٥٥٧م^(٢). وقد حظي الشيخ النهروالي بمقابلة السلطان سليمان والصدر الأعظم رستم باشا وغيره من كبار رجال الدولة ووزرائها وقضااتها وعلمائها، ومكث في اسطنبول قريباً من شهرين يحاول إقناع السلطان وكبار رجال دولته بالاستجابة لمطالب شريف مكة، لكنه لم يفلح في ذلك رغم كل الوساطات، حيث رفض السلطان سليمان إخراج ديلي بييري وعساكره من المدينة أو حتى استبداله بغيره، ووعد بالتفتيش عليه، فإذا ظهرت منه جنحة رفع عن المدينة^(٣).

(١) النهروالي، الفوائد السنية، ورقة، ١٢٤، ١٥٣.

(٢) النهروالي، الفوائد السنية، ورقة، ١٢٤، ١٤٧ - ١٥٠، وانظر أيضاً: النهروالي، البرق اليماني، ص، ٢٤ (من الدراسة) وكان الشيخ قطب الدين النهروالي مفتي المذهب الحنفي بمكة وهو المذهب الرسمي للدولة، ولكونه يتقن اللغة التركية صار مقرباً جداً من المسؤولين العثمانيين بمصر والحجاز والقادمين إلى الحجاز من العاصمة، فكان يحرص على استقبالهم وخدمتهم وتطويرهم وإفتائهم، ولذلك أسند إليه العثمانيون كثيراً من الوظائف في مكة إلى جانب الإفتاء. انظر: النهروالي، البرق اليماني، ص، ٢٨، ٣٥ - ٣٦. (من الدراسة).

(٣) النهروالي، الفوائد السنية، ورقة، ١٥٥. النهروالي، البرق اليماني، ص، ٤٩، ٥١ (من الدراسة).

كان أحد أسباب فشل بعثة الشيخ النهروالي أنه وجد في العاصمة العثمانية جماعة من أعيان المدينة المنورة وأحد قضاتها العثمانيين الذين أوحوا للصدر الأعظم بعدم أهمية أعضاء البعثة وخاصة الشيخ النهروالي، فأشاعوا أنه مجرد مترجم لأعضاء البعثة المكونة من هجانة الشريف وعبيده^(١). ويظهر أنه كان ضمن جماعة أعيان المدينة هؤلاء عناصر ترفض إضعاف السلطة العثمانية في المدينة وحلول سلطة الشريف مكة في مكانها، فقللوا من أهمية البعثة ورئيسها لإفشال مهمتها.

والواقع أن السلطان سليمان القانوني ورجال دولته لم يكونوا في حاجة لأن يدافع أعيان المدينة عن سياستهم في المدينة المنورة والحجاز، حيث لم يصرف ذلك السلطان الأموال الطائلة على بناء سور المدينة وقلعتها والإنفاق على حامية كبيرة فيها وتعيين قائد قوي لقيادة تلك الحامية للحفاظ على سيادة وسلطة دولته في الحجاز، لكي يستجيب لطلب الشريف مكة ويهدم كل ما بناه منذ عام ٩٣٧هـ / ١٥٢١م.

بل إن السلطان رفض السماح للشريف حسن بأن يبتز دولته حين لم يخضع أيضاً لتهديد الشريف برفع حمايته عن المدينة المنورة، فقد أرسل الشريف مع الشيخ النهروالي عرضاً آخر أمره بأن يسلمه لديوان السلطان في حالة عدم الاستجابة لمطلبه بإخراج ديلي بييري وعساكره من المدينة، ومضمون هذا العرض أن الشريف سيرفع يده عن المدينة (أي حمايتها من القبائل المجاورة) وستكون تلك الحماية حينئذ مسئولية ديلي بييري وعساكره

(١) النهروالي، الفوائد السنية، ورقة، ١٤٥ - ١٤٧. النهروالي، البرق اليماني، ص، ٢٦ -

٢٧ (من الدراسة).

ولن يكون الشريف مسئلاً عما سيترتب على ذلك من اختلال أمورها^(١).

نصح عدد من المسئولين العثمانيين وأصدقاء النهروالي في اسطنبول بعدم تقديم ذلك العرض لأنه سيسهم في تفاقم المشكلة، وكانوا يرون أن السلطان لن يتراجع عن قرار اتخذه، كما أنه ربما يتبادر إلى ذهنه أن الشريف يهدده أو يعجزه بهذا العرض، فيترتب على ذلك ما لا خير فيه. وحين اضطر النهروالي إلى تسليم العرض إلى الصدر الأعظم وعرف مضمونه نصحه هو أيضاً بأنه ليس من المناسب عرضه على السلطان، وقال له: إن السلطان سيف طويل ولا يعجز عن حماية المدينة مع بعدها عن عاصمة ملكه، وفي هذا العرض استشعار بعجزه عن ذلك، فإذا فهم هذا المعنى فربما صمم على رفع يد الأشرف (عن حكم الحجاز) فيصعب حينئذ ما يترتب على ذلك^(٢).

صمم الشيخ النهروالي على إيصال عرض سيده، وأخذ يجادل الصدر الأعظم بأنه مأمور بتسليم العرض في آخر الأمر، ويشرح له وجهة نظر الشريف حسن الذي يعد نفسه نائباً للسلطنة في المدينة، وأن البلاد بلاد السلطان، فإما أن يبقيه فيها كما كان ويرفع عنه ديلي بيري وعسكره أو يرفع الشريف يده ويبقي بيري في البلاد، «فإن حاكمين لا يتفقان في بلدة واحدة، وإن سيفين لا يسعهما جفير واحد» عندها اضطر الصدر الأعظم إلى إيصال العرض إلى السلطان الذي أمر بإبقاء ديلي بيري وعسكره في المدينة

(١) النهروالي، الفوائد السنية، ورقة، ١٥٥. النهروالي، البرق اليماني، ص، ٥١ (من الدراسة).

(٢) النهروالي، الفوائد السنية، ورقة، ١٥٥. النهروالي، البرق اليماني، ص، ٥١ - ٥٢ (من الدراسة).

وإبقاء الشريف حسن أيضاً كما كان، وأمر بالتفتيش على بيبي^(١).

بقي ديلي بيبي في قيادة حامية المدينة المنورة حتى عام ٩٦٩هـ/١٥٦٢م حينما عين بدلاً منه في قيادة الحامية قاسم أغا الذي كان من مماليك السلطان سليمان ثم صار من رجال الوزير علي باشا الخادم؛ والي مصر بين عامي ٩٦٦ - ٩٦٧هـ/١٥٥٩ - ١٥٦٠م^(٢).

يظهر جلياً من إصرار الدولة العثمانية على إبقاء ديلي بيبي وعساكره في المدينة وإبقائه في منصبه لمدة أربع سنوات بعد شكوى الشريف مكة منه وإبداله بعد ذلك بأحد مماليك السلطان، أن الدولة العثمانية كانت مصرة على تقوية سلطتها في المدينة وإضعاف سلطة الشريف مكة فيها. وقد هدأت الأمور بين الشريف مكة وبين السلطات العسكرية والسياسية في المدينة، فلم تسجل المصادر المتوفرة أي مصادمات بين الطرفين، كما لم تسجل أيضاً أي تدخلات من قبل الشريف مكة في شؤون المدينة أو زيارات له للبلدة، ما عدا زيارة دينية واحدة قام بها الشريف أبو نمي وابنه الحسن في شعبان ٩٧٠هـ/ أبريل ١٥٦٣م^(٣).

لقد غاب أيضاً من المصادر المتوفرة لهذه الدراسة ذكر أنشطة وأعمال أمراء المدينة الحسينيين واختفى دورهم السياسي في البلدة خلال الثلاثين عاماً

(١) النهروالي، الفوائد السنية، ورقة، ١٥٥. النهروالي، البرق اليماني، ص ٥٢ (من الدراسة).

(٢) الجزيري، الدرر الفرائد، ص ١٠٥٤. وانظر أيضاً: النهروالي، البرق اليماني، ص ١٤٢ -

١٤٣. وعن ولاية علي باشا لمصر، انظر: الحنفي، أوضح الإرشادات، ص ١١٣. وقد نقل

قاسم أغا فيما بعد ليكون سنجقاً ثم أميراً في جدة في عام ٩٧٢هـ/١٥٦٥م.

(٣) الجزيري، الدرر الفرائد، ص، ١١١٥.

الأخيرة من القرن العاشر الهجري^(١). كما غاب أيضاً من تلك المصادر ذكر نواب وممثلي شريف مكة الآخرين مثل الحاكم والوزير. والراجح أن الشريف حسن ووالده قد أدركا مدى حرص الدولة العثمانية على الاحتفاظ بالسلطة الفعلية في المدينة، واكتفيا بما تنازلت الدولة عنه لهما من السلطة الاسمية مثل ترشيح من يريانه مناسباً من الأمراء الحسينيين لإمارة المدينة وإقامة موظفين في البلدة لجباية بعض الموارد المالية المحلية. ولذلك وجه الشريف حسن نشاطه الحربي وطموحاته التوسعية إلى مناطق وجهات ليس للعثمانيين اعتراض عليها مثل مناطق وقبائل جنوب الحجاز والسراة ومناطق وقبائل عالية نجد ووادي حنيفة^(٢).

لقد أرضت الدولة العثمانية الشريف حسن ووالده وصرفتهما عن الالتفات إلى المدينة المنورة والإصرار على مد سلطتهما إليها بالأموال والغلال والصدقات والهبات التي دأب السلطان سليمان القانوني وابنه السلطان سليم الثاني (٩٧٤ - ٩٨٢ هـ / ١٥٦٦ - ١٥٧٤ م) وحفيده السلطان مراد الثالث (٩٨٢ - ١٠٠٣ هـ / ١٥٧٤ - ١٥٩٥ م) على إرسالها إلى الحرمين الشريفين، حيث كان كل سلطان جديد منهم يضيف مقادير جديدة من الأموال والغلال والصدقات إلى المقادير التي أمر بها سلفه، حتى أصبحت تلك الأموال والصدقات - كما يؤكد قطب الدين النهروالي المكي المعاصر «هي الآن مادة حياة أهل الحرمين الشريفين وبها معاشهم وقيام أو دهم وسبب بقائهم

(١) بدر، التاريخ الشامل، ٣٤٠/٢ - ٣٤١.

(٢) العصامي، سمط النجوم، ٣٦٧/٤ - ٣٧٠.

ومددهم»^(١).

وبالإضافة إلى ذلك أخذ أولئك السلاطين الثلاثة ينفقون على مشروعات كبيرة وعديدة في مكة المكرمة والمشاعر كإجراء العيون وإنشاء المدارس والأربطة والتكايا والمطاعم والمشايخ والسبل وعمارة المسجد الحرام والمزارات. وقد أنفق أولئك السلاطين ونساؤهم ورجال دولتهم مئات الآلاف من الدينانير الذهبية على تلك المشروعات^(٢).

ويذكر كل من النهروالي والسنجاري أن ما أنفق على إجراء عين عرفات وحدها قد قارب الستمائة ألف دينار ذهبي جديد، وأن ما أنفق على عمارة المسجد الحرام وحده قد تجاوز المائة وعشرة آلاف دينار ذهبي جديد، هذا خلاف أثمان مواد البناء المجلوبة من مصر^(٣). ومن المؤكد أن يحصل شريف مكة وأقاربه وموظفوه على مقادير من هذه الأموال العثمانية العظيمة المنفقة في مكة لقاء تعاونهم مع القائمين على تلك المشاريع وتسهيل إنجاز أعمالهم.

(١) النهروالي، الإعلام، ص، ٢٨٩، ٣٣١-٣٣٣، ٣٨٨-٣٨٩، ٤٣٦-٤٣٧.

(٢) النهروالي، الإعلام، ص ٣٣٩-٣٥٥، ٣٩٠-٣٩٧، ٤٠٦-٤٣٧.

(٣) النهروالي، الإعلام، ص، ٣٤٦، ٤١٣. السنجاري، منائح الكرم، ٤٥٩/٣-٤٦٠، ٤٧٧.

الخاتمة

لقد أطلق سلاطين المماليك في أواخر القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي) وبداية القرن التالي يد أشراف مكة في إدارة أمور الحجاز بما في ذلك المدينة المنورة التي كان شريف مكة ينيب عنه في إمارتها بعض أصحابه أو من يثق به من بني الحسين أمراء المدينة القدماء، ويعين إلى جانبه وزيراً وحاكماً وموظفين يشاركونه في إدارة البلدة. وقد نتج عن ثقل السلطة التي كان يمارسها شريف مكة وممثليه في المدينة وسيطرتهم على الأمور المالية خاصة أن ضعفت سلطة أمير المدينة الحسيني ونضبت موارده المالية وتضاءلت هيئته في داخل المدينة وبين القبائل المجاورة لها، واضطرت أعداد كبيرة من عشيرته بني الحسين إلى ترك المدينة إلى القرى والبادي خارج البلدة.

وحينما مد العثمانيون نفوذهم إلى الحجاز في عام ٩٢٣هـ / ١٥١٧م، أرادوا إدارة الحجاز بطريقة مختلفة، لكنهم لم يبادروا إلى تطبيق تلك الطريقة مباشرة وتركوا الأوضاع على ما كانت عليه لمدة عقدين من الزمان، لأن شريف مكة أعلن ولاءه لهم طائعاً ولم يضطروا إلى الاستيلاء على الحجاز بالقوة العسكرية. وكان يدور في أذهان الساسة العثمانيين في ذلك الوقت صراعهم مع الصفويين الشيعة وإمكان أن يمتد ذلك الصراع إلى الحرمين الشريفين، وخاصة مع وجود المذهبين الشيعيين الزيدي والإمامي في الحجاز في ذلك الوقت. كما كان يدور في أذهان الساسة العثمانيين الأسلوب القبلي الذي كان يسير عليه أشراف مكة في حكم الحجاز والصراع الذي

كان يحدث بين عشائريهم وزعمائهم على السلطة في مكة وأثر ذلك على الحجاج والتجار والمجاورين. ولذلك قرر السلطان سليمان القانوني أن يكون للدولة العثمانية سلطات تمثل سيادتها في الحجاز، ولأن أشرف مكة لم يحتملوا في الماضي إقامة سلطات سياسية وعسكرية بجانبهم في مكة، فقد قرر السلطان القانوني إقامة تلك السلطات العثمانية في المدينة المنورة، وهي: سلطة سياسية يمثلها شيخ الحرم النبوي، وسلطة عسكرية يمثلها قائد الحامية العثمانية المقامة في القلعة التي أمر ببنائها السلطان بالإضافة إلى الأوجاقات العسكرية، وسلطة دينية يمثلها قاضي الشرع العثماني. كما قرر السلطان أن تكون هذه السلطات مستقلة عن شريف مكة وألا يكون له نفوذ عليها وأن يكون ارتباطها بالعاصمة العثمانية أو بمصر.

وكانت الدولة العثمانية تدرك أنها لا تستطيع الاستغناء عن أشرف مكة في حماية الحرمين الشريفين وحماية قوافل الحج وقوافل التجارة وقوافل نقل المؤن بين ينبع وجدة وبين المدينتين المقدستين والسيطرة على أشرف الحجاز وقبائله. ولذلك فوض العثمانيون لشريف مكة السلطة في الأقطار الحجازية ما عدا المدينة المنورة، ولهذا لم تنص مراسيم التعيين والتثبيت المرسله للشريف أبي نمي وولده الحسن على المدينة المنورة، ولم تسمح السلطات التي أقامتها الدولة في المدينة لشريف مكة ونوابه بممارسة سلطة فعلية في البلدة أو أن يكون له سلطة على السلطات العثمانية فيها. ولم تسمح الدولة ببقاء ممثلي الشريف في المدينة إلا لكي يتولوا مهمة إدارة أمور الأشراف الحسينيين والقبائل المحيطة بالمدينة من ناحية، وترضية لشريف مكة مقابل حمايته للمدينة من الخارج وحمايته لقوافل الحج والتجارة المترددة

عليها من القبائل المجاورة والبعيدة.

لم يجرؤ الشريف أبو نمي وابنه الحسن على تحدي السياسة العثمانية وفرض سلطتهما المباشرة في المدينة المنورة إلا بعد أن ثبتا سلطتهما في مكة وما جاورها وكسبا ثقة العثمانيين عن طريق ممارسة تقاليدهم والاستجابة لمطالبهم وإظهار الولاء والخضوع لهم. وبعد أن وافقت الدولة على تفويض شرافة مكة للحسن بن أبي نمي في عام ٩٦١هـ / ١٥٥٤م تلبية لطلب والده، تصدى الحسن لإنجاز هذه المهمة بعد ذلك بعامين، حيث بدأ يتدخل في شؤون المدينة المنورة بحجة الدفاع عنها وعن حجاجها. وأقام في البلدة عسكرياً من قبله، واستبدل نائبه الأمير الحسيني بأمير وثيق الصلة به من بني الحسن.

رفضت الدولة العثمانية تدخل الشريف حسن في شؤون المدينة المنورة وزياراته لها وإقامة عسكري له فيها وتعيين أمير لها من عشيرته، فعينت قائداً قوياً على رأس فرقها العسكرية في المدينة، وأخذ ذلك القائد وعسكره ورؤساء السلطات العثمانية الآخرون في البلدة يتصدون لمحاولات الشريف لتقوية سلطته فيها ويعاملون نوابه وممثليه معاملة قاسية. ولم يفد إرسال الشريف حسن بعثة إلى العاصمة العثمانية لإقناع السلطان والمسؤولين العثمانيين بقبول امتداد سلطته الفعلية إلى المدينة، كما لم يفد تهديده للدولة برفع حمايته عن المدينة والحجاج والزوار المترددين إليها من القبائل المجاورة، وأصر السلطان القانوني بنفسه على عدم سحب الحامية العسكرية العثمانية وقائدها من المدينة، وبقاء البلدة خارج سلطة الشريف المباشرة.

اكتفى الشريف أبو نمي وابنه الحسن بالنفوذ الاسمي الذي سمحت به الدولة لهما في البلدة، وحماية المدينة من الهجمات الخارجية واستغنيا عن ذلك

بالأموال والهبات والصدقات العظيمة التي صبتها الدولة في الحجاز خلال النصف الثاني من القرن العاشر الهجري. وأدرك الشريفان مدى حرص الدولة العثمانية على الاحتفاظ بالسلطة في المدينة، ومدى إصرارها على عدم خضوع سلطاتها في البلدة لهما، ومدى قوة الدولة وعظم قدراتها السياسية والعسكرية والمالية لتنفيذ سياساتها، ولم يكن مصير الأشراف الزيديين في اليمن خلال هذه الفترة ببعيد عن أذهان أشراف مكة. فبقيت المدينة المنورة منذ العقد الرابع من القرن العاشر الهجري من العهد العثماني خارج السلطة الفعلية لأشراف مكة.